المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/463

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 31 كانون الأول، 31 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 463

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/463

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 31 كانون الأول، 31 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 463

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم: 461

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 463

Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/463

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 31 كانون الأول، 2023 31 December

M E A K Weekly Economic Report No. 463

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5 1
الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5 2
الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5 3
الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5 5
1 – آدم سميث 1723–1790 5
2 – كارل ماركس 1818 – 1883 6
3 – "جون مايناردكينز" 1883–1946 6
4 – "ميلتون فريدمان" 1912–2006 7
5 – جان تينبرجن 1903–1994 7
6 – جون ناش 1928–2015 8
8 – ستيفن ليفيت وستيفن دُبنر: 9
10 – ألفريد مارشال 1842–1924: 10
كارل ماركس.. ما يجب أن تعرفه عن الاقتصادي الذي غيرت أفكاره التاريخ 11
كارل ماركس والثورة الصناعية ... آلام وآمال 11
ما لا تعرفه عن كارل ماركس ! 13

ماركس الفيلسوف!..... 15
كارل ماركس والبيان الشيوعي: ثورة بلا قائد 19
– رأس المال : ملحمة لا كتاب 21
ماذا أضاف "رأس المال" للاقتصاد؟!..... 23
الجميع يذكر "كارل ماركس" على أنه أحد أهم الدعاة إلى الشيوعية 25
القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:..... 26
العمل الذي يخلق القيمة التبادلية:..... 34
رد القيمة التبادلية هذا إلى وقت العمل:..... 37
السلعة عبارة عن قيمة استعمالية:..... 43
السلع يُفترض وجود تقسيم كبير للعمل:..... 55
)أ) تأريخ تحليل السلعة 56
تحديد القيمة التبادلية بوقت العمل:..... 64
الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5 ..... **Error! Bookmark not defined.**

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/463

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 2 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 31 كانون الأول، 31 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 463

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في التاريخ

علم الاقتصاد لديه تأثير كبير على مختلف مناحي الحياة، فهو أحد المحركات الرئيسية لحياة الشعوب، وأولئك الذين قاموا بتطوير الفكر الاقتصادي على مدار التاريخ لا تزال أفكارهم مؤثرة حتى بعد قرون من وفاة بعضهم.

وفي هذا التقرير تستعرض مؤسسة (CUG) البريطانية المختصة بتصنيف الجامعات قائمة تضم أولئك الذين يمكن اعتبارهم الاقتصاديين الأكثر تأثيراً في تطوير الفكر الاقتصادي على مر العصور.

1 – آدم سميث 1723-1790

" – آدم سميث" هو عالم اقتصاد أسكتلندي، تلقى تعليمه في جامعة جلاكسو بينما كان لا يزال في الرابعة عشرة من عمره، ويُعد "أبو الاقتصاد الحديث"، وأحد رواد الاقتصاد السياسي.

– أشهر كتبه هو "ثروة الأمم" والذي دعا فيه إلى إعطاء الحرية للجميع لإنتاج وتبادل البضائع، وفتح الأسواق أمام المنافسة المحلية والخارجية، لأن ذلك من شأنه أن يعزز الرخاء، ويعتبر هذا الكتاب هو العمود الفقري للسياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم اليوم.

2 – كارل ماركس 1818 – 1883

– الجميع يذكر "كارل ماركس" على أنه أحد أهم الدعاة إلى الشيوعية، ولكن الفيلسوف الألماني يعتبر من أعظم الاقتصاديين في التاريخ.

– تنبأت نظرياته بأن السياسات الرأسمالية سوف تؤدي إلى تقلبات وأزمات اقتصادية، وهي التوقعات التي أثبتت الأيام لاحقاً صحتها.

– من مؤلفاته "نظريات فائض القيمة" و"مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" و"بيان الحزب الشيوعي" و"الأيديولوجيا الألمانية" و"بؤس الفلسفة"، ولكن ربما أهمها هو "رأس المال."

3 – "جون مينارد كينز" 1883–1946

– كان الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" يتبنى وجهة نظر مفادها أن الأسواق الحرة سوف تساعد الاقتصاد على استعادة مستوى التشغيل الكامل للعمالة تلقائياً.

– أيد "كينز" تدخل الدولة في الاقتصاد أثناء فترات الازدهار والكساد، وهي السياسة التي اعتمدتها معظم الاقتصادات الغربية خلال الثلاثينيات.

– على الرغم من أن التدخل الحكومي في الأسواق بدأ ينحصر منذ السبعينيات، إلا أن العالم شهد عودة مفاجئة للسياسات الكنزية خلال الأزمة العالمية الأخيرة، ولا سيما في بريطانيا حين أراد رئيس الوزراء "جوردون براون" إبعاد بلاده عن حافة الركود.

4 – "ميلتون فريدمان" 1912–2006

" – ميلتون فريدمان" هو اقتصادي أمريكي يعد أحد الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، ومن أهم منظري "النظرية النقدية"، تلقى تعليمه في جامعات روتجرز وشيكاغو وكولومبيا.

– حصل على جائزة "نوبل" في العلوم الاقتصادية في عام 1976، لإنجازاته في مجالات تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي والنظري، وبرهنته على درجة تعقيد السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

– اتخذه الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" مستشارا اقتصاديا له، وهو ما أسهم في انعكاس أفكاره ونظرياته على العديد من السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة.

5 – جان تينبرجن 1903–1994

– ولد الخبير الاقتصادي "جان تينبرجن" في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن، ويعتبر أحد رواد علم الاقتصاد القياسي، ويعود له الفضل في تطوير نماذج الاقتصاد الكلي أثناء صنع السياسات الاقتصادية، وهي الطريقة التي يتم بها إجراء البحوث الاقتصادية اليوم.

– حصل "تينبرجن" في العام 1969 على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية بالاشتراك مع الاقتصادي النرويجي "ركنر فرش" بعد نجاحهما في تطوير وتطبيق النماذج الديناميكية لتحليل العمليات الاقتصادية.

6 – جون ناش 1928–2015

" – جون ناش" هو في الحقيقة عالم رياضيات أكثر منه عالم اقتصاد، ولكن إسهاماته الإبداعية والعبقرية في نظرية اللعبة كان لها تأثير كبير على فهم الجميع لاقتصاد السوق، وهو ما أهله للحصول على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1994.

" – ناش" يراه البعض على أنه الخط الفاصل بين العبقرية والجنون، بعد أن كافح معظم حياته مرض الانفصام، قبل وفاته في مارس/آذار 2015 في حادث هو وزوجته بمدينة نيوجيرسي الأمريكية.

7 – محمد يونس 1940

– قدم "محمد يونس" الكثير لاقتصادات المناطق الأكثر فقراً في العالم، حيث اكتشف في بداية حياته المهنية أن القروض الصغيرة لها تأثير إيجابي على الأوضاع الاقتصادية للفقراء.

– في الوقت الذي امتنعت فيه البنوك عن إقراض الفقراء بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، صمم "يونس" على أنهم جديرون بالاقتراض، وأنشأ بنك جرامين في عام 1979 لإقراض الفقراء قروضا متناهية الصغر تساعدهم على البدء بأعمال بسيطة تدر عليهم دخلا معقولاً.

8 – ستيفن ليفيت وستيفن دُبنر:

– اشترك "ستيفن ليفيت" الاقتصادي في جامعة شيكاغو و"ستيفن دُبنر" الصحفي في "نيويورك تايمز" في تأليف الكتاب الشهير "الاقتصاد العجيب" والذي يُلفظ عنوانه الأصلي "فريكونومكس" في عام 2005.

– ما أسهم في انتشار الكتاب الذي بيع منه أكثر من سبعة ملايين نسخة، هو أن مؤلفيه نجحا في تبسيط علم الاقتصاد للرجل العادي، من خلال طرح مبسط للموضوعات التي لا يغطيها عادةً الاقتصاديون التقليديون.

9 – وارن بافيت 1930:

" – بافيت" ليس مستثمرا واقتصاديا بارعا بالفطرة فقط، ولكن بالتعليم أيضاً فقد حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية كولومبيا للأعمال في عام 1951.

– بعد تخرجه من الجامعة ذهب "بافيت" لكي يعمل في إحدى شركات الاستثمار في وول ستريت، حيث طبق أساليب إحصائية ومنهجية في التداول.

– يعتبر الكثيرون "بافيت" هو المستثمر الأكثر نجاحاً في القرن العشرين، ويتم ترتيبه باستمرار ضمن الخمسة الأوائل في قائمة أغنى أغنياء العالم.

10 – ألفريد مارشال 1842–1924:

– يتطلب الأمر شجاعة كبيرة لكي لا يتم إدراج اسم الرجل الذي ألف كتاب "مبادئ علم الاقتصاد" في قائمة الاقتصاديين العشرة الأكثر تأثيراً في التاريخ.

– على الرغم من أن الكثيرين ربما لا يكون "ألفريد مارشال" اسماً مألوفاً بالنسبة لهم، إلا أن الجميع بالتأكيد يعرف واحدة من أهم النظريات التي عمل عليها، وهي نظرية العرض والطلب.

– على الرغم من أن "مارشال" لم يكن هو أول خبير اقتصادي يشير إلى هذه الظاهرة إلا أنه استطاع تقديم مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة مثل وفورات الحجم والمرونة السعرية للطلب.

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/482952

2 – كارل ماركس 1818 – 1883

كارل ماركس.. ما يجب أن تعرفه عن الاقتصادي الذي غيرت أفكاره التاريخ

أحمد عبد العزيز أرسل بريدا إلكترونيا06–10–2019

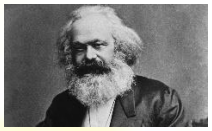

كارل ماركس والثورة الصناعية ... آلام وآمال

تَخرج المنح دائمًا من رحم المحن، وكأن آلام الحاضر ما هي إلا مخاض لولادة المستقبل! هكذا كانت الثورة الصناعية في تاريخ أوروبا والعالم في أواخر القرن الثامن عشر.. تلك الثورة طغت على اهتمامات بطل قصتنا كارل ماركس

نحتاج إلى العودة قليلًا إلى تلك الفترة لنرى جانبًا مظلمًا من بداية الثورة الصناعية. إن نظرة عابرة في الظروف السائدة تلك الأيام الأولى من انتشار المصانع تكفيك لتعلم أنها كانت فترة مفزعة بدرجة كافية لتجعل رأسك يشيب رعبًا.

في تلك الفترة، كان يتم إرسال أبناء الفقراء إلى المصانع وأعمارهم لا تتجاوز العاشرة بكثير، فأطفال مصنع لودهام Lowdham (مصنع في مدينة إنجليزية) على سبيل المثال كانوا يُضربون بالسياط، لا عقابًا عن أخطاء ارتكبوها، بل كحافز لبذل المزيد من المجهود إذا بلغ منهم التعب مبلغه آخر النهار. أما في مصنع ليتون Litton فكان الأطفال يعملون شبه عراة في برد الشتاء القارس، ليُضطروا للزحف مع الخنازير على أربع لتنظيف النفايات العالقة في الأحواض. في هذا المصنع المرعب، كان الأطفال يتعرضون لكل

ما يخطر ببالك من عنف جسدي واعتداء جنسي، من مدير المصنع وصاحب العمل، الذين كانا يتفننان في أساليب تعذيب الأطفال في مشاهد تقشعر لها الأبدان.

كانت الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية واضحة للعيان، فالعمال (رجالًا ونساءً وأطفالًا) كانوا مكدسين في المصانع كالعبيد تحت تصرف مالك المصنع الرأسمالي الجشع. إنه عهد رِقٍ وعبودية جديد، لكن في ثوب صناعي بدل الثوب الإقطاعي.

في تلك الظروف بالغة السوء، لم يكن من المتصور أن يعترض أحد على الأجور أو ساعات العمل (كان الأطفال يعملون في بعض المصانع ثلاث عشرة ساعة يوميًا) فضلًا عن الاعتراض عن المساكن غير الآدمية والحياة الكئيبة التي يعيشونها في المدن الصناعية التي تعج بروائح المصانع النتنة.

صورة تعبيرية: عمالة الأطفال في جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1909

وسط تلك الظروف، ظهر المؤرخ والاقتصادي جون شارلز سيسموندي Jean Charles Sismondi ليكون أول الاقتصاديين الذي تحدثوا عن تقسيم طبقي للمجتمع، فمجتمع الثورة الصناعية كان مكونًا من طبقتين اجتماعيتين تعادي إحداهما الأخرى: الرأسماليين الأغنياء (مُلاك المصانع) والعمال الفقراء.

رغم هذه الصورة القاتمة للنظام الاجتماعي التي أفرزته الثورة الصناعية، فقد كان لهذه الأخيرة الفضل في أكبر تطورات الفكر الاقتصادي؛ فقد أفرزت الثورة الصناعية اثنين من أكثر الاقتصاديين شهرة على الإطلاق.

- الأول: آدم سميث، حيث كان الاقتصادي المتنبئ بمنجزات تلك الثورة وفوائدها.
- الثاني: كارل ماركس، حيث كان المنذر بمساوئ تلك الثورة، منتقد السلطة التي أعطتها لملاك المصانع وما سببته تلك السلطة من فقر وقهر للعمال، فقد جاء كارل ماركس ليتلقى تلك الفكرة التي طرحها سيسموندي ويبلورها في إطار فلسفي له أبعاد مجتمعية واقتصادية وسياسية

ما لا تعرفه عن كارل ماركس !

ولد كارل ماركس Karl Marx عام 1818 في مدينة تريير Trier بألمانيا، حيث كان الابن الثاني لأسرة يهودية غنية لم تلبث أن تحولت إلى المسيحية ليحتفظ الأب هينريتش Heinrich بشهرته الواسعة في المحاماة! وعلى الرغم من انحدار كلا الأبوين من نسل أحد أشهر الحاخامات اليهود إلا أن كارل ماركس كان دائم المعاداة لتلك الأصول. كان البارون الغني ويستفالين Von Westphalen أحد جيران ماركس، وكان هذا الأخير يعتبره بمثابة عمه، أدت هذه الجيرة والعلاقة القوية بين العائلتين لزواج ماركس من ابنة البارون: جيني Jenny!.

تشرب عقل كارل ماركس العقلانية (أي الاحتكام إلى العقل والمنطق كمصدر للمعرفة والتفسير) وكذلك الرومانسية (وهي حركة فكرية نشأت كرد فعل على الثورة الصناعية، تدعو للتحرر من قيود العقل والواقع) منذ صغره، فقد نهل، من جهة، من عقلانية والده المتأثرة بمفكري فرنسا وإنجلترا، ومن جهة أخرى عرَّف البارون المثقف ماركس على روايات شكسبير وكتب المدرسة الرومانسية، كما عرَّفه على الاشتراكية المثالية.

الاشتراكية المثالية (الخيالية) هي أول تجربة اشتراكية، نشأت على يد رجل الأعمال البريطاني روبرت أوين Robert Owen في مصانع نيو لانارك New Lanark، حيث لا عقاب للأطفال، مع توفير مدارس لتعليمهم والسماح لهم باللعب وسط ظروف عمل أكثر آدمية وساعات عمل أقل. ترى الاشتراكية المثالية مواجهة الرأسمالية والحصول على حقوق العمال ولكن باستخدام طرق سلمية كنقابات العمال، فهي اشتراكية خالية من الصراع الطبقي حيث تسعى لجعل الفقراء منتجين بطرق سلمية.

سافر ماركس وهو ابن السابعة عشرة إلى جامعة بون University of Bonn لدراسة الفلسفة والأدب، لكن ضغوط والده ألزمته دراسة القانون، وخلال دراسته في الجامعة انضم ماركس إلى نادي الشعراء (وهي مجموعة تحتوي على الشباب المنشغلين بالسياسة) وكعادة التجمعات السياسية في تلك الفترة، فقد كانت الشرطة لهم بالمرصاد.

في هذه الفترة الزمنية، سبَّب ماركس لأبيه خسارة الكثير من الأموال بسبب طيشه، فقد كان كارل يشرب الخمر وينفق الأموال بسفاهة، ما جعله يتعرض للسجن أكثر من مرة بسبب السُكر والثمالة في زنزانة خاصة بالجامعة. رغم ذلك أكسبت تلك المرحلة ماركس بعض الخبرات العملية والقانونية وحققت له أول انتصار سياسي خوله أن يكون رئيسًا لمجتمع الحانات في البلدة!

أما فيما يتعلق بالدراسة، فعلى الرغم من أن درجاته كانت جيدة في الفصل الأول من الدراسة الجامعية، إلا أنها سرعان ما تدهورت بعد ذلك، مما أجبر والده على نقله إلى جامعة برلين University of Berlin لأنها أكثر صرامة، ولكن محاولات الأب اليائسة لم تغير شيئا، بل على العكس فقد اضطر كارل للتنقل عشر مرات خلال الخمس سنوات التي قضاها في برلين هروبًا من

القضايا المرفوعة ضده من الدائنين، وانحدر حال كارل لدرجة أنه كان مثالًا لطلاب الكلية غير المغتسلين القذرين، وانحرف عن دراسة القانون والفلسفة وأصبح طالبًا لا يرى في الجامعة سوى معسكر للتخييم!

تزامنت هذه الفترة الزمنية التي قضاها ماركس في جامعة برلين مع اكتساح جدل فلسفي كبير لجامعات ألمانيا المحافظة التي اختلفت في تقييمها لمذهب جديد كان نتيجة الإنتاج الفكري الغزير للفيلسوف الألماني **فريديريك هيجل** (Friedrich Hegel).

لوحة لفريديريك هيجل رسمها فنان مجهول – ويكيبيديا

ماركس الفيلسوف!

أطلق هيجل نظامًا فلسفيًا ثوريًا لا يؤمن بالثبات، حيث أن فكرته قائمة على اعتبار أن التغيير هو السنة الكونية التي تُسير الحياة، كيف ذلك؟ عن طريق مبدأ فلسفي أطلق عليه المنطق الديالكتيك (المنطق الجدلي)، وهو ينبني على ثلاث مبادئ:

- أن كل فكرة (thesis) لها نقيض (antithesis) يعارضها وينتقدها.
- أن هذا النقيض يتفاعل مع الفكرة عن طريق الحوار أو الصراع.
- أن تفاعل الفكرة مع نقيضها يؤدي إلى ظهور فكرة جديدة (synthesis).

على هذا الأساس، فكل الأفكار ستتغير عاجلًا أم آجلًا، وتُعدُّ الأفكار الاقتصادية أكبر دليل على ذلك، فكل مدرسة من الفكر الاقتصادي تؤدي إلى ظهور مدرسة معارضة لها، والحوار والصراع الفكري بين هاتين المدرستين

يؤدي إلى ظهور مدارس اقتصادية جديدة تضم أفكارًا من كلا المدرستين المتصارعتين.

انقسم الفلاسفة الذين تأثروا بأفكار هيجل بعد وفاته سنة 1831 إلى قسمين:

- اليساريون الراديكاليون: الذين انشغلوا بالسياسة والدين وأطلق عليهم حينها "شباب الهيجليين"، حيث انتقدوا تصورات هيجل المثالية وحرفوا فلسفته إلى منحى مادي تماما.
- اليمينيون المحافظون: والذين أبقوا على أغلب أفكار هيجل المثالية بدون تحريف.

وعلى الرغم من أن هيجل توفي قبل أعوام قليلة من بدء ماركس لحياته الجامعية، إلا أن فكره أسر عقل ماركس ليصر على أن يصبح فيلسوفا، مما دفعه لتعلم الفلسفة بمفرده ليلتحق بعدها بشباب الهيجليين الذين كانت تدور بينهم نقاشات حادة حول الشيوعية النظرية باستخدام أسلوب هيجل الدياليكتيكي. وعلى الرغم من حصول كارل ماركس على شهادة جامعية من كلية الحقوق، إلا أنه كان قد فتن بالفلسفة !

ملاحظة: يجب علينا هنا أن نفرق بين مصطلحين يخلط بينهما العديد من الناس، الاشتراكية والشيوعية، فالشيوعية هي حالة مثالية يريد معتنقوها تحويل المجتمع لها، هذا المجتمع يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:
أولا: المجتمع الشيوعي هو مجتمع يتساوى فيه الجميع بشكل مطلق، فلا يفرق بينهم فكر أو دين أو حالة اجتماعية، المجتمع الشيوعي هو مجتمع مثالي بلا طبقات.

ثانيا: بما أن الناس متساوون، فلا سلطة لأحد على أحد، ولا وجود لسلطة

سياسية أو دولة تُسيِّر شؤون الناس.

ثالثا: لا وجود لمفهوم الملكية الخاصة في المجتمع الشيوعي؛ فكل الموارد الاقتصادية ووسائل الإنتاج من مزارع ومصانع في المجتمع الشيوعي هي ملكية عامة.

السؤال هنا: كيف يمكن الوصول إلى هذه المجتمع المثالي؟ كيف يتم الانتقال من مجتمع مكون من طبقين تملك إحداهما (البرجوازيين – الأغنياء) وسائل الإنتاج في حين تعمل الأخرى (البروليتارية – العمال) في المصانع كالعبيد في ظروف مأساوية إلى مجتمع شيوعي يتساوى فيه الجميع؟ كيف تنتقل الملكيات الخاصة (المصانع والمزارع والشركات) إلى ملكية عامة؟ كيف ننتقل من حالة الدولة إلى حالة اللا دولة؟

الجواب هو: عن طريق الثورة! ثورة يقودها العمال.

ثورة تُسقط الدولة وتُؤمم (التأميم هو نقل الملكيات الخاصة إلى ملكية عامة) جميع أملاك البرجوازيين، ثم تضع على رأس السلطة نظامًا سياسيًا يقود الفترة الانتقالية التي تمتد بين المجتمع الرأسمالي الطبقي إلى مجتمع شيوعي مثالي، نظام نعرفه باسم: النظام الاشتراكي.

الفرق بين الشيوعية والاشتراكية، هو أن الشيوعية هي الحالة المثالية التي يريد المفكرون الشيوعيون الوصول إليها، بينما الاشتراكية هو النظام السياسي الذي سيحول المجتمع إلى مجتمع شيوعي، ببساطة الشيوعية هي الهدف بينما الاشتراكية هي الوسيلة التي ستحققه.

جاء عام 1838 بحدث غيَّر حياة ماركس بشكل كبير؛ حيث توفي والد ماركس الذي كان يدعمه ماليًا، وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في دخل أسرته، فلجأ ماركس إلى كتابة الروايات لزيادة دخله، لكنه لم يُنشر له أي منها خلال

حياته، مما أقنعه بإتمام دراسته والحصول على شهادة أعلى ومستقبل أفضل، فبدأ في عام 1840بالتعاون مع أستاذه السابق برونو باور Bruno Bauer في تحرير كتاب "فلسفة الدين" الذي جمع أفكار هيجل التي وضحها في محاضراته، وساعده ذلك في إتمام أطروحته التي كان يرغب في الحصول عن طريقها على الدرجة الأكاديمية الأعلى، وكان موضوع هذه الأطروحة هو "الفلسفة اليونانية".

لم تلق هذه الأطروحة إعجاب الجميع، فقد كانت مثيرة للجدل، وخاصة بين الأساتذة المحافظين في جامعة برلين، لذا قرر ماركس بدل ذلك تقديم أطروحته إلى جامعة جينا University of Jena الأكثر ليبرالية، وبالفعل منحت هيئة التدريس له درجة الدكتوراه في أبريل 1841.

اتجه ماركس بعد حصوله على درجة الدكتوراه للعمل بالصحافة، فعمل لصحيفة راينيش زايتونج Rheinische Zeitung الليبيرالية الموجهة للطبقة الوسطى، لكن عمله بها كان نذير شؤم لتغلق الصحيفة بعد عمله بها هناك بخمسة أشهر فقط لانتقاده قيصر روسيا، ليتوجه بعدها ماركس لباريس ويختلط إثر ذلك بالشباب الشيوعيين، وليبدأ في مغازلة الشيوعية بكتاباته، ويلتقي بفريديريك إنجلز Friedrich Engels لتبدأ بعدها أكبر التحولات الفكرية في حياته.

"جمع من الملحدين الذين نصبوا نفسهم آلهة" (1)

الشاعر والناقد الألماني ومؤلف السلام الوطني الألماني هاينريش هاينه (Heinrich Heine) وهو يصف مجموعة الشباب الشيوعيين التي رافقها ماركس.

كان فريدريك إنجلز أحد هؤلاء الشباب، وكان ابنًا لأحد الأثرياء ملاك مصانع النسيج. كانت حياة إنجلز مليئة بالتناقض، فهو في الصباح رأسمالي من طبقة الأثرياء يعمل مديرًا في مصنع والده ويتقاضى راتبًا كبيرًا، أما المساء فله شأن آخر، فقد كان يمضيه وهو يقرأ لهيجل والأدب الشيوعي، هذا التناقض لم يزعج إنجلز كثيرًا، فلم يكن يمانع أن يحتسي كأسًا من أجود أنواع الخمر في صحة الطبقة العاملة. وعندما لم يكن يطارد الثعالب في صيده كما يفعل بنو جلدته من الأثرياء، كان يطارد النساء!

كان تأثير إنجلز على ماركس كبيرًا، فقد بدأت فلسفة ماركس تتخذ شكلًا أكثر قوة ووضوحًا، حيث دمج ماركس المنهج الديالكتيكي المستمد من أفكار هيجل عن كيفية التغيير، مع المنهج المادي (والمبني على أن الأفكار تستمد قوتها من واقعيتها).

أطلق ماركس على هذا المزيج الجديد: مصطلح المادية التاريخية أو المادية الديالكتيكية ! ومن هنا قام ماركس وإنجلز، باعطاء البشرية فهما ماديًا للتاريخ، من خلال وضع مذهب وفلسفة شاملة عن التطور لتشمل الحياة الاجتماعية وتطبيقها على تاريخ وتطور المجتمعات، وكان أكبر تعبير عن هذا المذهب الجديد هو ما حدث بعدها.

كارل ماركس والبيان الشيوعي: ثورة بلا قائد

أصدرت عصبة الشيوعيين Der Bund Kommunisten (حزب سياسي شيوعي أنشئ في لندن عام 1847) عام 1848 بيانًا بأهدافها وأطلقت عليه اسم "البيان الشيوعي" حيث كتبه اثنان من أبرز قادتها وهما ماركس وإنجلز وتزامن صدور هذا الكتيب مع اندلاع ثورات كبرى شملت أغلب القارة الأوروبية.

استهل البيان بكلمات حماسية تنذر بالخطر:

"إن شبحًا يطارد أوروبا، ذلك هو شبح الشيوعية، وقد عقدت الدول الكبرى حلفًا مقدسًا لإبعاد هذا الشبح: وهو حلف يشترك فيه البابا والقيصر".

وقد كان عام 1848 فعلًا عامَ رعب بالنسبة للنظام القديم السائد في أوروبا (القائم على الملكية الخاصة والنظام الإقطاعي) حيث هب العمال في باريس في ثورة بلا قائد ولا تنسيق، وكذلك كان الأمر في في إيطاليا وبرلين وعدد من دول أوروبا التي انتفضت فيها الجماهير!

وانطلاقًا من تحليل مادي للتاريخ، يشرح البيان أن الطبقات الاجتماعية هي نتاج التطور الاقتصادي وأن مسار التاريخ كله يقوم على الصراع بين الطبقات، ففي مجتمعات الرقيق القديمة، كان هناك صراع بين العبيد وملاكهم، ثم انتقل الصراع في النظام الإقطاعي بين الفلاحين وملاكِ الأراضي، ثم أنتجت الثورة الصناعية صراعًا آخر، لكن هذه المرة كان صراعا بين العمال وملاك وسائل الإنتاج، هذا الصراع ضروري ولا يمكن تجنبه، أما نتائجه فتكون إما تغييرات ثورية لصالح طبقة ما أو خراب مشترك للجميع.

لذلك كانت ألفاظ البيان واضحة:

"إن الشيوعيين يحتقرون إخفاء آرائهم وأغراضهم، إنهم يعلنون في صراحة أنه لا يمكن تحقيق غاياتهم إلا بقلب جميع العلاقات الاجتماعية القائمة وبقوة، فلترتعش الطبقات الحاكمة من الثورة الشيوعية، إذ ليس لجماهير البروليتارية (العمال) ما تفقده سوى أغلالها".

لكن شيئًا لم يتغير!

فلم يثمر هذا البيان ثورة شيوعية كما كان المتوقع، بل كانت نتيجته مجرد صيحة تولدت من خيبة الأمل واليأس! فكان النظام القديم القائم على حق

الملوك المقدس هو المسيطر والمتغلل في أنحاء أوروبا بل وفي روسيا نفسها التي كانت تعتبر حجر الزاوية في الاستبداد الأوروبي!

كانت الثورات التي قادها العمال ثورات بلا قادة تفتقر إلى التنظيم والهدف؛ لذا فقد حققت انتصارات مبدئية ثم وقفت لا تدري ما الخطوات القادمة، فاستجمع النظام القديم قوته وعاد ليحتل مكانه بقوة لا تقهر. انتهت الثورات وضربت الجماهير بالمدافع، كانت أحداثًا دامية وعنيفة! فقد كان الفكر الماركسي تحديًا خطيرًا للطبقات الحاكمة لأنه يستهدف تغيير الواقع، خاصة مع الانتشار السريع له نتيجة التحرر من القيود الكنسية في الدول الصناعية المتقدمة كروسيا وألمانيا.

– رأس المال : ملحمة لا كتاب

في خمسينيات القرن التاسع عشر، أصاب الفقر ماركس وعائلته، حيث عاشت أسرته في شقة رخيصة بواحدة من أفقر مناطق لندن. نقل بؤس تلك المعيشة مخبر الشرطة المكلف بمراقبته قائلًا: "كل شيء قذر، كل شيء مليء بالتراب، أصبح الجلوس عملًا خطيرًا في ذلك المنزل، حيث أن الكراسي لها ثلاثة أرجل فقط!"، وعن ماركس نفسه قال: "مضياف للفقراء، يحيا حياة الغجر، الاغتسال وتغيير الملابس الداخلية من الأمور النادر القيام بها، دائم السُكر والتسكع إلا إذا كان لديه عمل يقوم به فكان يصل الليل بالنهار".

العجيب أن ماركس لام الطبقة البرجوازية على الحال المتردي الذي وصل إليه بالرغم أن الأموال التي كانت تأتيه من صديقه إنجلز ومن عائلة زوجته جيني وكذلك من مقالاته المنشورة كانت تكفيه لحياة رغيدة وسط الطبقة الوسطى! في تنصل كامل من المسؤولية.

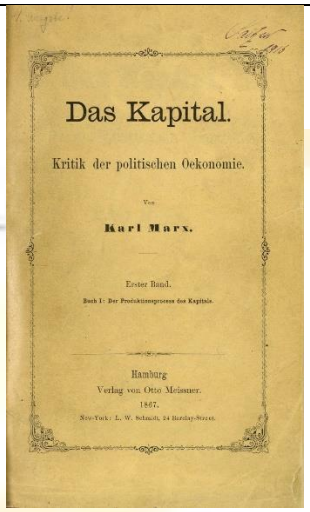

كتاب الرأسمال لـ كارل ماركس

على إثر ذلك، لم يجد ماركس مهربًا إلا دفن نفسه في أكوام من النصوص الاقتصادية بالمتحف البريطاني في لندن، فقرأ ماركس كل ما وقعت عليه يداه من كتب اقتصادية، وطوال ثمانية عشر عامًا (1850–1867) كان يكتب مسودات كتابه الذي أسماه: "رأس المال"Das Kapital.

كان ماركس دقيقًا وبطيئًا جدًا في الكتابة، فرغم تشجيع إنجلز له على تغييره لإيقاع كتابته البطيء إلا أن ذلك كان بلا جدوى، فقد استغرق ماركس عامين كاملين ليصدر المجلد الأول من كتابه، ليفارق الحياة عام 1883 قبل أن ينشر باقي أجزاء الكتاب، لكن لحسن الحظ، فقد جمع صديقه إنجلز الكثير المسودات التي لم ينشرها ماركس بعد، لينشر المجلد الثاني من كتاب صديقه الراحل عام 1885 والمجلد الثالث عام 1894، أما المجلد الرابع والأخير فلم ينشر إلا في عام 1910.

كتاب رأس المال سِفْر ضخم عظيم يضم 2500 صفحة، استشهد فيها كارل ماركس بأكثر من 1500 كتاب، وتتنقل في صفحات كتابه بين أسلوب رياضي مليء بالدقة، وآخر عاطفي مليء بالغضب والضيق!

كان الكتاب ملحمة يقف فيها بطلا دراما الثورة الصناعية وجهًا لوجه: العامل والرأسمالي.

قسم الكتاب إلى ثلاث أقسام:

- القسم الأول: مدخل إلى الرأسمالية

يوضح فيها ماركس فكرته عن السُّخرة، في تحليل نقدي للاقتصاد السياسي، والصراع الطبقي المتجذر في العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

- القسم الثاني: قواعد الحركة الرأسمالية التي ستؤدي حتمًا لانهيارها

حيث شرح فيه هذه القواعد وكذلك الأفكار الرئيسية المؤسسة لاقتصاد السوق، حيث فسَّر كيفية تحقيق القيمة والفائض، وهو ما يُمثِّل أهمية كبيرة لفهم البناء النظري لحجة ماركس بأكملها.

- القسم الثالث: التكاليف النفسية للرأسمالية

حيث فسِّر فيها كيف يزداد بؤس الطبقات العاملة في النظام الرأسمالي.

ماذا أضاف "رأس المال" للاقتصاد؟!

سؤال جيد!

اليوم، يعتبر معظم الاقتصاديين أن نظريات ماركس الاقتصادية لا قيمة لها، فخلال فترة الكساد الكبير حاول برنارد شو George Bernard Shaw إقناع كينز John Maynard Keynes بمناقب ماركس فرد عليه الاقتصادي الكبير قائلًا:

"=bs–quote quote]مشاعري تجاه كتاب رأس المال هي نفس مشاعري تجاه القرآن، أعرف أنه مهم من الناحية التاريخية، وأعرف كثيرًا من الناس يرونه ملهمًا وأنه أعظم ما في الكون، وبالتأكيد ليس جميعهم أغبياء! لكن عندما أنظر فيه لا يمكنني تفسير سبب امتلاكه لهذا التأثير! كيف يمكن

لأي من الكتابين أن ينتشر في نصف العالم؟ أعجز عن فهم هذا، من الواضح أن هناك بعض الخلل في فهمي! هل تصدق كلًا من رأس المال والقرآن؟! أو حتى رأس المال فقط؟! أنا متأكد أن قيمته الاقتصادية المعاصرة (بغض النظر عن بعض الومضات من البصيرة) تساوي صفرًا ″style=”style-2 ”!
” author_name=”جون ماينرد كينز ” align=”center
” author_job=”الاقتصادي الانجليزي ”
author_avatar=”http://www.abeqtisad.com/////wp-content/uploads/2018/03/keynes.jpg”][/bs-quote]

لم تكن كتابات ماركس إيذانًا بولادة الشيوعية بقدر ما كانت تنبيهًا للرأسمالية حتى لا تسقط، فمع كل ركود للصناعة كان يتجدد أمل الشيوعيين بميلاد الثورة إلا أن ما كان يحدث هو أن النظام الرأسمالي يخرج من أزمته بحيوية أكثر. كان الاتحاد السوفيتي والصين آخر الدول الشيوعية الكبيرة التي ادَّعت كونها ماركسية، وحتى الآن لم يحقق أي بلد الماركسية كما يحلم الماركسيون، ربما لأنها كانت تعد بأكثر من الموجود في العالم الحقيقي! وربما لأن ماركس نفسه اكتفى في كتاباته بالتنبؤ بسقوط الرأسمالية، ولم يتجاوز ذلك ليحدثنا عما وراءه من معالم الجنة الموعودة في الشيوعية الخالصة!

(1) Saul K. Padover, Karl Marx: An Intimate Biography (New York: McGraw-Hill, 1978), p. 179.

المصادر

- روبرت هيلبرونر: قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية
- تود جي باكولز (2013): أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة كوثر محمود محمد، حسين التلاوي، دار النشر: كلمات عربية للترجمة والنشر
- Keynes, J. (1978). KEYNES AND KINGSLEY MARTIN.

- E. Johnson & D. Moggridge (Eds.), The Collected Writings of John Maynard Keynes. Royal Economic Society.
- https://www.youtube.com/watch?v=QFYz-rf22aU
- https://www.theguardian.com/books/2005/sep/28/fiction.shopping
- http://revsoc.me/theory/lbyn-lshywy-hl-f-lyh-lzmn
- /https://www.abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/karl-marx

الجميع يذكر "كارل ماركس" على أنه أحد أهم الدعاة إلى الشيوعية

– الجميع يذكر "كارل ماركس" على أنه أحد أهم الدعاة إلى الشيوعية، ولكن الفيلسوف الألماني يعتبر من أعظم الاقتصاديين في التاريخ.

– تنبأت نظرياته بأن السياسات الرأسمالية سوف تؤدي إلى تقلبات وأزمات اقتصادية، وهي التوقعات التي أثبتت الأيام لاحقاً صحتها.

– من مؤلفاته "نظريات فائض القيمة" و"مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" و"بيان الحزب الشيوعي" و"الأيديولوجيا الألمانية" و"بؤس الفلسفة"، ولكن ربما أهمها هو "رأس المال."

كتاب (نقد الاقتصاد السياسي) كارل ماركس

القسم الأول: رأس المال بوجه عام..

الفصل الأول: السلعة

كارل ماركس 1859

ترجمة: د. راشد البراوي

الناشر: دار النهضة العربية

تبدو الثروة البورجوازية لدى النظرة الأولى، مجموعة ضخمة من السلع، ولا تبدو كل سلعة سوى عنصر بسيط من هذه الثروة. ولكن تبدو كل سلعة في مظهر مزدوج فهي قيمة استعمالية وقيمة تبادلية **([1])**.

القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:

وإذ نستخدم لغة الاقتصاديين الإنجليز فالسلعة أولاً "شيء ما، ضروري ومفيد ومناسب للحياة" أي أنها موضع الحاجات البشرية ووسيلة للوجود بأوسع ما تنطوي عليه الكلمة من معنى. ووجود السلعة كقيمة استعمالية يتمشى مع وجودها الطبيعي الملموس. فالقمح مثلاً يشكل قيمة استعمالية من قيمة إلا من أجل الاستعمال ولا تتحقق إلى في عملية الاستهلاك. ويمكن استخدام نفس القيمة الاستعمالية بطرق مختلفة؛ ولكن يتلخص مجموع استخداماتها الممكنة في وجودها كشيء عيني محسوس له خواص محددة. ويجرى تحديدها خارج هذا، على ضوء كميتها فضلاً عن صفتها. وتعبر القيم الاستعمالية عن نفسها بطريقة تختلف حسب طبيعتها الخاصة، ولدينا مثال عن ذلك، مد من القمح وماعون من الورق ومقياس من القماش.

وأيًا كان شكل الثروة الاجتماعية فإن قيمها الاستعمالية تشكل مضمونها بغض النظر قبل كل شيء، عن هذا الشكل. فنحن إذ تتذوق القمح لا نستطيع القول ما إذا كان الذي زرعه قنًا روسيًا وفلاحًا فرنسيًا صغيرًا أو رأسماليًا إنجليزيًا. وبرغم أن القيمة الاستعمالية هي موضع حاجات اجتماعية وبالتالي تدخل في المجموع الاجتماعي، فهي لا تعبر عن علاقة بالإنتاج الاجتماعي. لنفرض أن هذه السلعة التي تعتبر قيمة استعمالية هي ماسة. فما من شيء في مظهر الماسة يكشف عن كونها سلعة؛ إذ في جميع المرات التي تستخدم فيها كقيمة استعمالية من وجهة النظر الجمالية أو الصناعية، فوق جيد غانية

أو في يد زجاج، هي ماسة وليست سلعة. ويبدو أن كل سلعة يجب بالضرورة أن تكون قيمة استعمالية ولكن لا يهم القيمة الاستعمالية كثيرًا أن تكون سلعة. فالقيمة الاستعمالية بقدر عدم اكتراثها بالشكل الاقتصادي، بمعنى القيمة الاستعمالية كقيمة استعمالية، لا تدخل في إطار الاقتصاد السياسي **([2])**، فهي لا تجد مكانًا فيه إلا إذا حدث هي نفسها الشكل. ولكنها بشكل مباشر الأساس المادي الذي تقوم فوقه علاقة اقتصادية محددة هي القيمة التبادلية.

وتظهر القيمة التبادلية في أول الأمر، كالعلاقة الكمية التي يجري وفقًا لها تبادل قيم استعمالية. وفي هذه العلاقة تشكل القيم الاستعمالية أحجامًا متساوية في التبادل. وهكذا يمكن أن تكون لمجلد من بروبرس وثماني أوقيات من طباق النشوق نفس القيمة التبادلية للطباق والمرئيات برغم ما بين قيمها الاستعمالية من تباين. فالقيمة الاستعمالية كقيمة تبادلية، مساوية للأخرى تمامًا، بشرط توافرها بالكمية المناسبة. فالقيمة التبادلية لقصر تستطيع أن تعبر عن نفسها على شكل عدد معلوم من صناديق الدهان. ولنلاحظ هذا المكان أن صانعي الدهان في لندن عبروا بالقصر عن القيمة التبادلية لصناديق الدهان التي لا عد لها والتي أنتجوها. فالسلع بغض النظر تمامًا عن أسلوب وجودها الطبيعي، وبدون الشعور بالطبيعة الخاصة للحاجة والتي تشكل هي بالنسبة إليها قيمًا استعمالية، نقول إن هذه السلع إذ نأخذها بمقادير محددة، يعوض بعضها بعضًا أي يحل بعضها محل الآخر في التبادل، وتعتبر كأنها أشياء متساوية وتمثل برغم مظهرها المبرقش، نفس الوحدة.

والقيم الاستعمالية هي بشكل مباشر وسائل وجود. ولكن على العكس من ذلك، فوسائل الوجود هذه هي نفسها منتجات الحياة الاجتماعية أي نتيجة قوة حيوية يبذلها الإنسان أي هي بكلمة واحدة نتيجة عمل بذل. وبقدر ما تكون

السلع هي الصورة المادية التي يبدو بها العمل الاجتماعي، فهي صور تتبلور فيها نفس الوحدة. وعلينا الآن أن نفحص طابع هذه الوحدة الخاص أي طابع العمل الممثل في القيمة التبادلية.

نفرض أن لأوقية من الذهب، وطن من الحديد، ومكيال من القمح وعشرين مقياسًا من الحرير، قيمًا تبادلية متساوية. هذه تمثل كمتعادلات زال فيها الفارق النوعي بين قيمها الاستعمالية، نفس الحجم نفس العمل. فالعمل الذي بذل فيها بنسب متساوية يجب أن يكون عملاً من شكل واحد، أي متماثلاً، وعملاً بسيطًا لا يفضل أي شكل خاص كالذهب والحديد والقمح والحرير، فكلها مثل الأوكسجين تبدو بلا تمييز في جنزير من الحديد، وفي الجو، وعصر العنب أو دم الإنسان. ولكن البحث عن الذهب، واستخراج الحديد من المنجم، وغرس القمح ونسج الحرير، هذه كلها أنواع من أعمال تختلف فيما بينها اختلافًا من حيث الكيف أو الصفة. والواقع أن ما يظهر كاختلاف بين القيم الاستعمالية بمجرد إنجازها، يبدو في عملية الإنتاج اختلافًا في النشاط الذي ينتج القيم الاستعمالية. ولما كان العمل الذي يخلق قيمًا تبادلية لا يعبأ بما للقيم الاستعمالية من مادة معينة، كذلك لا يعبأ بالمثل بشكل معين يتخذه العمل نفسه. وبرغم هذا فالقيم الاستعمالية المختلفة منتجات نشاط أفراد مختلفين، ومن ثم فهي نتيجة أعمال مختلفة من الناحية الفردية. ولكنها تمثل باعتبارها قيمًا تبادلية عملاً متساويًا ومتماثلاً أي عملاً اختفت منه فردية العمال. وإذن فالعمل الذي يخلق القيم التبادلية، عمل عام أي مجرد.

إذا كانت أوقية من الذهب، طن من الحديد، مكيال من القمح، 20 مقياسًا من الحرير ذات قيم تبادلية متساوية الحجم أو متعادلات، فإن أوقية من الذهب ونصف طن من الحديد وثلاثة مكاييل من القمح وخمسة مقاييس من الحرير

تكون قيمها التبادلية ذات حجم مختلف تمامًا، وهذا الفرق الكمي هو الوحيد الذي يمكن أن يكون بينها باعتبارها قيمًا تبادلية. وبوصفها قيمًا تبادلية مختلفة أحجامها، فإنها تمثل بوجه عام مقادير أكبر أو مقادير أصغر من هذا العمل البسيط، ذي الشكل الواحد العام والمجرد الذي يشكل جوهر القيمة التبادلية. وهنا يتعلق الأمر بتعيين الطريقة التي تقاس بها هذه المقادير، أو بالأحرى، تحديد ما هو التمثيل الكمي لهذا العمل نفسه ما دامت الفوارق في حجم السلع التي نعتبرها قيمًا تبادلية ليست إلا اختلافات في حجم العمل التي تم بذله فيها فكما أن الوقت هو التمثيل الكمي للحركة، كذلك وقت العمل هو التمثيل الكمي للعمل. وتفاوت مدة هو الفرق الوحيد الذي يمكن أن يتعرض له، بفرض أننا نعلم صفته. ونظرًا لكونه وقت عمل، يقاس العمل حسب مقاييس الزمن الطبيعية وهي الساعات والأيام والأسابيع الخ. فوقت العمل هو مظهر العمل في الحياة، بغض النظر عن شكل العمل أو مضمونه أو فرديته؛ وإذ هو مظهر ولكنه كميّ، في الحياة، فإن له في الوقت نفسه مقياسه الفطري الملازم له. فوقت العمل المتجسد في قيم السلع الاستعمالية هو في آن واحد الجوهر الذي تصنع منه القيم التبادلية وبالتالي السلع، وهو مقياس حجم قيمتها. فالمقادير المناسبة من القيم الاستعمالية المختلفة، أي تجسيدات نفس وقت العمل، هي متعادلات؛ وبعبارة أخرى نقول إن القيم الاستعمالية متعادلات بالنسب التي أستهلك فيها أو تجسد نفس وقت العمل، وليست السلع جميعًا، باعتبارها قيمًا تبادلية، سوى مقاييس مقررة لوقت العمل المتبلور فيها.

وحتى نفهم تحديد القيمة التبادلية عن طريق وقت العمل، فمن المهم أن نذكر وجهات النظر الرئيسية التالية: رد العمل إلى عمل بسيط من نوع سليب من كل صفة بالمعنى الصحيح؛ الطريقة التي يكون بها العمل الذي يخلق

القيمة التبادلية ومن ثم ينتج السلع، عملاً اجتماعيًا؛ وأخيرًا الفرق بين العمل الذي يسفر عن قيم استعمالية والعمل الذي تنتج منه قيم تبادلية.

وحتى نتمكن من قياس القيم التبادلية للسلع، عن طريق وقت العمل المتضمن فيها، يجب أن تكون الأعمال المختلفة قد ردت هي نفسها إلى عمل بسيط، ذاتي ومن نفس الشكل، وبكلمة واحدة تكون قد ردت إلى عمل واحد من حيث صفته ومن ثم لا يختلف على من ناحية كميته.

هذا الرد يبدو كأنه تجريد ولكنه تجريد يتحقق في عملية الإنتاج الاجتماعية. إن رد جميع السلع إلى وقت عمل ليس إلا تجريدًا أكبر أو أقل واقعية من تحليل غاز جميع الأجسام العضوية. فالعمل الذي يقاس على هذا النحو بالزمن لا يظهر في الواقع كأنه عمل يقوم به أفراد مختلفون، بل العكس فهؤلاء الأفراد المختلفون هم الذين يظهرون كأجهزة بسيطة من هذا العمل. ونستطيع القول بعابة أخرى إن العمل كما يتمثل في قيم تبادلية، عمل بشري عام. هذا التجريد للعمل البشري العام موجود في العمل المتوسط الذي يستطيع أن ينجزه كل فرد متوسط في مجتمع معلوم؛ إنه إنفاق إنتاجي للعضلات والأعصاب والأدمغة البشرية، إنه عمل بسيط **([3])**يمكن أن يكون كل فرد متوسط مؤهلاً له ويجب أن يقوم به بشكل أو آخر. وطابع هذا العمل المتوسط يختلف هو نفسه حسب البلاد وعصور الحضارة، ولكنه يبدو في مجتمع معين كأنه شيء مسلم به. ويشكل العمل البسيط الشطر الأكبر منكل العمل بالمجتمع البورجوازي على ما سوف يبنيه لنا الإحصاء الأول القادم. لنفرض أن أ ينتج حديدًا خلال 6 ساعات وقماشًا خلال 6 ساعات، وأن ب ينتج هو نفسه حديدًا خلال 6 ساعات، أو أن أ ينتج حديدًا خلال 12 ساعة وأن ب ينتج قماشًا خلال 12 ساعة، فهنا يتضح أنه ليس في هذا سوى استخدام بسيط مختلف

لنفس وقت العمل. ولكن ماذا عن العمل المعقد الذي تجاوز المستوى المتوسط، بما أنه عمل ذو حيوية أعظم وذو وزن نوعي أكبر؟ هذا العمل يتحلل على عمل بسيط مركب أي إلى عمل بسيط ذي قدرة أعلى؛ فيوم عمل مركب يساوي مثلاً ثلاثة أيام من العمل البسيط. ليس لنا أن نهتم هنا بالقوانين التي تحكم هذا الرد، ولكن واضح أنه يحدث. والحقيقة أن منتج العمل الأشد تعقيدًا، باعتباره قيمة تبادلية، وإذا أخذناه بنسبة معينة، يكون معادلاً لمنتج العمل البسيط وبالتالي مساويًا لكمية معلومة من هذا العمل البسيط.

وفضلاً عن هذا يفترض تعيين قيمة تبادلية بطريق وقت العمل، أنه في سلعة معلومة ولتكن طنًا من الحديد مثلاً يبذل مقدار واحد من العمل وأنه يصدر من أ أو من ب، أي يفترض بعبارة أخرى أن أفرادًا مختلفين يستخدمون نفس وقت العمل لإنتاج قيمة استعمالية واحدة ومحددة من ناحيتي الكيف والكم. أو يفرض أيضًا أن وقت العمل الذي تتضمنه سلعة، هو وقت العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة، وهذا معناه وقت العمل الذي يتطلبه في ظل ظروف الإنتاج المعلومة، إنتاج نسخة جديدة من نفس السلعة.

وظروف العمل الذي يخلق القيم التبادلية، وهي الظروف التي أتاح لها التحليل القيمة التبادلية تقريرها، هي تحديدات اجتماعية للعمل أو تحديدات للعمل الاجتماعي ونحن نستخدم مصطلح اجتماعي لا بالمعنى العام وإنما بمعنى خاص. إنه طائفة مخصوصة من المعاشرة Sociabilite. إن بساطة العمل وتماثله، هما أولاً المساواة بين أعمال أفراد مختلفين، والمقارنة بين هذه الأعمال التي تعتبر متساوية، بفضل الرد الفعال لجميع الأعمال من نفس النوع. وبقدر ما يبدو به عمل كل فرد، في القيم التبادلية، فإن يتخذ هذا الطابع

الاجتماعي من المساواة، وهو لا يتمثل في القيمة التبادلية بقدر ما نربطه كعمل متساو، بالعمل الذي يؤديه جميع الأفراد الآخرين.

وفضلاً عن هذا، ففي القيمة التبادلية يظهر وقت العمل الذي ينفقه كل فرد كأنه وقت عمل عام وهذا الطابع العام للعمل الفردي يظهر كأنه طابعه الاجتماعي. إن وقت العمل الممثل في القيمة التبادلية هو وقت عمل كل فرد، ولكنه وقت عمل كل فرد أختلط أمره مع كل فرد آخر، أي وقت عمل جميع الأفراد المختلفين لأنه يؤدون نفس العمل. ونتيجة لهذا فوقت العمل الذي يتطلبه فرد لإنتاج سلعة محددة هو وقت العمل اللازم الذي يجب أن ينفقه كل فرد آخر في إنتاج نفس السلعة. هذا هو وقت عمل كل فرد، وهو وقت العمل الخاص به، ولكن له طابعًا فريدًا من حيث أنه مشترك بالنسبة على الجميع ولا يهمه أن يكون وقت عمل يبذله هذا الفرد أو ذاك. فبصفته وقت عمل عامًا، يكون ممثلاً في منتج عام أي في معادلة عام أو كمية حددها وقت العمل المبذول. وهذه الكمية لا تعبأ بالشكل الذي تحدده القيمة الاستعمالية التي تظهر فيها مباشرة كأنها منتج فرد، وتستطيع أن تلبس من جديد هذا الشكل أو ذاك من القيمة الاستعمالية حيث تتمثل كأنها منتج شخص آخر أيًا كان. وهي ليست حجمًا اجتماعيًا إلا لأنها حجم عام كذلك. وحتى يترجم عمل كل فرد إلى قيمة تبادلية يجب ترجمته على معادل عام أي يجب أن يمثل وقت عمل كل فرد كأنه وقت عمل عام أو أن يمثل وقت العمل العام كأنه وقت عمل كل فرد. وهذا كما لو أن الأفراد المختلفين وجدوا في وقت عمل واحد كل أوقات عملهم، ومثلوا في قيم استعمالية مختلفة وقت العمل الذي كان تحت تصرفهم الجماعي. ومن ثم فوقت عمل كل فرد هو حقًا وقت العمل الذي يحتاجه المجتمع لتمثيل قيمة استعمالية معينة أي لإشباع حاجة معينة. ولكن الأمر

هنا لا يتعلق إلا بالشكل المخصوص الذي يتخذ فيه العمل الطابع الاجتماعي. إن وقتًا معينًا من عمل الغزال يتبلور مثلاً في 100 رطل من غزل الكتان، ويمثل 100 مقياس من القماش وهي منتج النساج، نفس الكمية من وقت العمل. ولما كان هذان المنتجان يمثلان كميات متساوية من وقت العمل العام وبالتالي يمثلان مكافئات لكل قيمة استعمالية تتضمن نفس القدر من وقت العمل، لهذا يكون كل منهما معادلاً للآخر. والسبب الوحيد في هذا أن وقت عمل الغزال ووقت عمل النساج يبدوان لنا كوقت عمل عام، ومن ثم تبدو منتجاتهما معادلات عامة، وأن عمل النساج يصبح عمل الغزال وبالتبادل، وأن عمل أحدهما يصبح عمل الآخر، ومعنى هذا هو الوجود الاجتماعي لعملهما بالنسبة إلى كليهما الاثنين. في الصناعة الأبوية بالمزارع حيث كان الغزال والنساج يعيشان تحت سقف واحد، وحيث كانت النساء لا يغزلن وكان الرجال لا ينسجون شيئًا إلا لإشباع حاجات الأسرة، كانت الغزول والقماش منتجات اجتماعية بمعنى أن عمل الغزال وعمل النساج كانا أعمالاً اجتماعية في إطار الأسرة. ولكن هذا الطابع الاجتماعي لم يتأت من أن الغزول، وهي معادل عام، كانت تجري مبادلتها بالقماش وهو بالمثل معادل عام، أو من أن الاثنين كان يجري التبادل بينهما باعتبارهما تعبيرين عامين ومتكافئين عن نفس وقت العمل العام، بل على العكس، كان الذي فرض على منتج العمل طابعه الاجتماعي الخاص، العلاقة العائلية بتقسيمها الطبيعي للعمل. ننظر بعد ذلك إلى أعمال السخرة والمدفوعات العينية في العصور الوسطى. فالذي يكون هنا الصلة الاجتماعية هو الأعمال المحددة وكما ينظر إليها في شكلها الطبيعي، التي يؤديها مختلف الأفراد؛ هذا هو الطابع الفردي للعمل وليس الطابع العام. وأخيرًا نتناول العمل بصورة مشتركة في شكله الطبيعي، ومنه العمل الذي نلقاه

في بداية تاريخ جميع الشعوب المتمدينة **([4])**. فالذي يضفي على العمل طابعه الاجتماعي في هذه الحالة، ليس – كما هو واضح – حقيقة أن عمل كل فرد هو الشكل المجرد للعمومية أو أن منتجة يتخذ شكل معادل عمل الفرد عملاً خاصًا ودون أن يكون منتجه خاصًا؛ وهو الذي بالعكس يجعل عمل الفرد يبدو مباشرة كأنه وظيفة يقوم بها عضو من الكيان الاجتماعي. فالعمل الممثل في القيمة التبادلية يُفترض فيه أنه عمل الفرد المنعزل. وهو يصبح اجتماعيًا لأنه يتخذ شكل نقيضه الاجتماعي، أي شكل العمومية المجردة.

العمل الذي يخلق القيمة التبادلية:

وثمة خاصية أخيرة يتسم بها العمل الذي يخلق القيمة التبادلية، تلك هي بنوع ما، قلب العلاقة الاجتماعية بين الأشخاص التي تبدو كأنها العلاقة الاجتماعية بين الأشياء. إن العمل الذي يقوم به الأشخاص المختلفون لا يعتبر عملاً متساويًا وعامًا إلا بالقدر الذي ترتبط به إحدى القيم الاستعمالية بأخرى بصفتها قيمة تبادلية. فلو صح القول إذن بأن القيمة التبادلية علاقة بين الأشخاص **([5])**، لوجب أن نضيف أنها علاقة مختفية تحت غشاء ملموس. فكما يمثل رطل من الحديد ورطل من الذهب، نفس المقدار من الوزن برغم اختلاف خواصهما الطبيعية والكيماوية، كذلك فإن قيمتين استعماليين لسلع تتضمن نفس وقت العمل، تمثلان نفس القيمة التبادلية. ومن ثم تظهر القيمة التبادلية كالخاصية الطبيعية والاجتماعية التي تقسم بها قيم استعمالية، أي كخاصية تخصها لأنها أشياء يحل بعضها محل بعض في عملية التبادل طبقًا لهذه الخاصية. ووفقًا لهذه الحلول تقوم علاقات كمية محددة وتكون متعادلات بمثل ما تتحد المواد الكيماوية حسب علاقات كمية معينة وتكون متعادلات كيماوي. إنها عادة الحياة اليومية هي وحدها التي تجعلنا نظن أنه من المهم

ومن الطبيعي تمامًا أن تتخذ علاقة إنتاج اجتماعية شكل شيء على نحو يجعل علاقة الأشخاص في العمل الذي يزاولونه تتجلي بدلاً من هذا كعلاقة أشياء بينها ومع الأشخاص. وهذا التلاعب بسيط جدًا أيضًا في السلعة. فلدى الناس بوجه عام إحساس مسبق بأن علاقة الأشياء، لأنها قيم تبادلية، هي بالأولى علاقة بين الأشخاص ونشاطهم الإنتاجي المتبادل. في علاقات الإنتاج الأكثر نموًا يختفي مظهر البساطة هذا. فجميع أوهام النظام النقدي تنبعث من أن مظهر النقود البسيط لا يظهر لنا إلا لأن النقود تمثل علاقة إنتاج اجتماعية ولكن في صورة شيء طبيعي ذي خواص معينة. وعند الاقتصاديين المحدثين الذي يسخرون بضحكات عالية من أوهام النظام النقدي، يتكشف نفس الوهم من كونهم يعالجون فئات اقتصادية عليا كرأس المال مثلاً، وهذا الوهم يتفجر في الاعتراف بالدهشة الساذجة التي تتملكهم عندما يبدو لهم ما يظنونه ثابتًا بشكل غريب كشيء، كأنه علاقة اجتماعية ثم ينقصهم على هيئة شيء عندما ما يكونون قد ثبتوه بصعوبة كعلاقة اجتماعية.

ومن حقيقة كون قيمة السلع ليست في الحق سوى العلاقة المتبادلة بين أعمال مختلف الأفراد، وهي أعمال يُنظر إليها على أنها متساوية وعامة، ينبثق التعبير المادي البسيط عن شكل العمل، اجتماعي بصفة خاصة، يكون من اللغو التافه القول بأن العمل يشكل المصدر الفريد للقيمة التبادلية وبالتالي للثروة، بقدر ما تتكون هذه الثروة من قيم تبادلية. وهذا شبيه باللغو التافه إذ نقول إن المادة الطبيعية ليس لها في ذاتها قيمة تبادلية **([6])**لأن هذه ليست عملاً، وأن القيمة التبادلية بصفتها هذه لا تتضمن مادة طبيعية. ولكن عندما يدعو وليم بيتي "العمل أب الثروة والأرض أمها"؛ وعندما يتساءل الأسقف باركلي "عما إذا كانت عناصر العمل الأربعة التي يوفرها الإنسان ليست

مصدر الثروة الحقيقي"؛ وعندما يشرح لنا الأمريكي ث. كوبر في لغة شعبية "أنزعوا من رغيف الخبز ما كرس له من عمل، أي عمل الخباز والطحان والفلاح الخ، فما الذي يتبقى؟ بضع حبات تنمو في حالة برية ولا تصلح لأي استهلاك بشري" **([7])**؛ نقول إنه في كل هذه التصورات لا يتعلق الأمر بالعمل المجرد وهو مصدر القيمة التبادلية، وإنما يتعلق بعمل ملموس هو مصدر الثروة المادية، أو بكلمة واحدة يتعلق بالعمل الذي ينتج قيمًا استعمالية. وتبعًا لنفس الحقيقة التي نفترض بها القيمة الاستعمالية للسلعة، فإن المنفعة الخاصة أي الطابع المناسب الذي يعينه العمل الذي تم استهلاكه، هذه المنفعة موجودة بالمثل؛ ولكن من وجهة نظر السلعة فإن كل ما يتصل بالعمل بوصفه عملاً نافعًا تستنفده هي نفسها. الذي يهمنا في الخبز الذي نعتبره قيمة استعمالية هو خواصه كغذاء وليس عمل الفلاح أو الطحان أو الخباز الخ على الإطلاق. فلو ترتب على اختراع أن اختفت 20/19 من هذه الأعمال، لأستمر رغيف الخبز في توفير نفس الخدمة. ولو نزل الخبز من السماء لما فقد ذرة من قيمته الاستعمالية. وبينما العمل الذي يخلق القيمة التبادلية يتم إنجازه كمعادل في المساواة بين السلع، فإن العمل كنشاط إنتاجي مناسب يتحقق في ذلك التنوع اللا نهائي من قيمها الاستعمالية. وبينما العمل الذي يخلق القيمة التبادلية عمل متساوٍ، مجرد وعام، فالعمل الذي يخلق القيمة الاستعمالية عمل ملموس وخاص ينقسم من حيث الشكل والمضمون إلى اساليب من العمل متنوعة بصورة لا متناهية.

من الخطأ الحديث عن العمل الذي يخلق قيمًا استعمالية بأنه مصدر الثروة الفريد. التي ينتجها، أي الثروة المادية. وبوصفه النشاط الذي يمكن بفضله تخصيص المادة لهذا الهدف أو ذاك، فإن المادة شرط لازم له. فالنسبة

بين العمل والمادة الطبيعية مختلفة جدًا في القيم الاستعمالية المختلفة، ولكن القيمة الاستعمالية تتضمن دائمًا طبقة تحتية طبيعية. وكنشاط مناسب يستهدف تكييف المواد الطبيعية في صورة أو أخرى، يكون العمل الشرط الطبيعي للوجود البشري والمستقل عن جميع الأشكال الاجتماعية التي يتم بها تبادل المادة بين الإنسان والطبيعة. وعلى العكس فالعمل الذي يخلق القيمة التبادلية هو شكل من العمل. ذو طابع اجتماعي خاص. فإذ ننظر إلى عمل الحائك مثلاً من حيث طابعه الملموس كنشاط إنتاجي خاص، فإن هذا العمل ينتج الثوب ولكنه لا ينتج قيمة الثوب التبادلية. هذه القيمة التبادلية لا ينتجها بصفته عمل الحائك ولكنه ينتجها بصفته عملاً مجردًا وعامًا، وهذا العمل يدخل في تنظيم اجتماعي مستقل عن الحائك في حد ذاته. وعلى هذا النحو كانت النساء في الصناعة العائلية القديمة يصنعن الثوب ولكن لا ينتجن القيمة التبادلية. كان العمل وهو مصدر الثروة المادية، معروفًا عند المشرع موسى بمثل ما هو معروف أيضًا عند كاتب الجمرك آدم سميث **([8])**.

رد القيمة التبادلية هذا إلى وقت العمل:

لنبحث الآن بعض خصائص أدق، تنتج من رد القيمة التبادلية هذا إلى وقت العمل.

السلعة كقيمة استعمالية، هي وظيفة العلة. فالقمح مثلاً يعمل كغذاء. والآلة تخضع للعمل في ظل علاقات معينة. هذا الأثر المترتب على السلعة والذي وحده يجعل منها قيمة استعمالية أي شيئًا هو موضع الاستهلاك، نستطيع أن ندعوه خدمتها أي الخدمة التي تؤديها كقيمة استعمالية. ولكن السلعة كقيمة تبادلية إنما ينظر إليها دائمًا من وجهة نظر النتيجة. فالأمر لا يتعلق بالخدمة التي تؤديها ولكنه يتعلق بالخدمة **([9])**التي قدمت لها هي

نفسها في إنتاجها. وهكذا نجد مثلاً أن القيمة التبادلية لآلة لا يحددها مقدار وقت العمل الذي تحل محله وإنما تحددها كمية العمل التي استهلكت في صنعها والتي هي من ثم ضرورية لإنتاج آلة جديدة من نفس النوع.

ومن ثم لو ظل مقدار العمل اللازم لإنتاج سلع ثابتًا لكانت قيمتها التبادلية ثابتة لا تتغير. ولكن ما يصاحب الإنتاج من تسهيلات وصعاب يتغير باستمرار. فلو زادت قوة العمل الإنتاجية لتطلب إنتاج نفس القيمة الاستعمالية وقتًا أقل؛ وإذا نقضت تطلب إنتاج نفس القيمة الاستعمالية وقتًا أكثر. ونتيجة لهذا فإن حجم وقت العمل المتضمن في سلعة ومن ثم قيمتها التبادلية، متغير فيزيد أو ينقص على عكس زيادة أو نقص قوة العمل الإنتاجية. فقوة العمل الإنتاجية التي تستخدم في الصناعة التحويلية حسب نسبة متوقفة عن الارتفاع، ترتبط في الزراعة والصناعة الاستخراجية بظروف طبيعية لا يمكن السيطرة عليها. فنفس العمل يغل عائدًا كبيرًا أو صغيرًا من المعادن المختلفة حسب وفرة أو شح هذه المعادن في القشرة الأرضية. ويتجسد نفس العمل في مدّين أو مد واحد من القمح، تبعًا لما إذا كان الموسم مواتيًا وغير مواتٍ. فالندرة أو الوفرة باعتبارها ظروفًا طبيعية، يبدو هنا أنهما يحددان قيمة السلع التبادلية لأنهما يحددان القدرة الإنتاجية لعمل حقيقي وخاص وهي قدرة مرتبطة بظروف طبيعية.

وتتضمن القيم الاستعمالية المختلفة وبأحجام متباينة نفس وقت العمل أو نفس القيمة التبادلية. وكلما صغر حجم قيمتها الاستعمالية بالنسبة إلى القسم الاستعمالية الأخرى وهو الحجم الذي في ظله تتضمن سلعة ما كمية محددة من وقت العمل، عظمت قيمتها التبادلية. فلو قدرنا أنه في عصور مختلفة، متباعدة جدًا بعضها عن بعض، تكوّن قيمة استعمالية معينة فيما بينها سلسلة

من قيم تبادلية خاصة، وإذا لم تحتفظ تمامًا بنفس العلاقة الرقمية فإنها برغم هذا تحتفظ إزاء بعضها البعض بعلاقة التفوق أو الانحطاط العامة مثل الذهب، الفضة، النحاس، الحديد أو القمح، الجويدار، الشعير، الشوفان، نقول إنه يترتب فقط على هذا أن أطراد نمو القوى الإنتاجية الاجتماعية يؤثر في وقت العمل الذي يتطلبه إنتاج هذه السلع المختلفة تأثيرًا متساويًا أو بطريقة متساوية بدرجة معقولة.

والقيمة التبادلية لسلعة لا تتجلى في قيمتها الاستعمالية الصحيحة. فالقيمة الاستعمالية لسلعة، بصفتها تجسيدًا لوقت عمل اجتماعي وعام، تدخل إذن في علاقة بقيم سلع أخرى الاستعمالية؛ وبهذا تتجلى القيمة التبادلية للسلعة في القيم الاستعمالية لسلع أخرى. وتشكل القيمة التبادلية لسلعة معادلاً عند ما تعبر عنها قيمة سلعة أخرى الاستعمالية. فإذا قلت مثلاً إن مقياسًا من القماش يساوي رطلين من البن فإن قيمة القماش التبادلية يعبر عنها بقيمة البن الاستعمالية، وأكثر من هذا يعبر عنها بكمية محددة من هذه القيمة الاستعمالية، فلو علينا هذه النسبة أمكن أن أعبر بالبن عن قيمة كمية أخرى من القماش، أيًا كانت. وأضح أن القيمة التبادلية لسلعة، ولتكن القماش مثلاً، لا تستنفد بالنسبة التي تشكل بها سلعة معينة أخرى ولتكن البن، المعادل لها، فمقدار وقت العمل العام الذي يتضمنه مقياس من القماش، يتجسد في نفس الوقت في أحجام متفاوتة بصورة لا متناهية، من القيم الاستعمالية لجميع السلع الأخرى، وعلى اساس النسبة التي تمثل بها قيمة كل سلعة أخرى الاستعمالية وقتًا متساويًا من العمل، فإنها تشكل معادلاً لمقياس القماش. ومن ثم لا تعبر القيمة التبادلية لهذه السلعة المعينة عن نفسها إلى بعدد لا نهاية له من المعادلات حيث تشكل القيم الاستعمالية لجميع السلع الأخرى المعادل هذه

القيمة التبادلية. فهذه القيمة لا تجد التعبير المطلق عن نفسها بوصفها معادلاً عامًا إلا في مجموع هذه المعادلات أي في مجموع النسب المختلفة التي يمكن بها مبادلة سلعة بكل سلعة أخرى. السلسلة الآتية:

مقياس واحد من القماش = 2/1 رطل من الشاي

= 2 رطل من البن

= 8 أرطال من الخبز

= 6 مقاييس من القماش القطني

يمكن كتابتها هكذا:

مقياس واحد من القماش = 8/1 رطل من الشاي + 2/1 رطل من البن + 2 رطل من الخبز + 1.5 مقياس من القماش القطني.

ومن ثم إذا كان لدينا كل مجموع المعادلات التي تجد فيها قيمة مقياس من القماش التعبير المطلق عنها، لأمكن أن نمثل قيمته التبادلية على هيئة سلسلة. وهذه السلسلة غير محدودة في الواقع نظرًا لأن دائرة السلع ليست مغلقة أبدًا بشكل قاطع وإنما تتسع وتكبر باستمرار. ولكن منذ اللحظة التي تقيس فيها سلعة من بين سلع أخرى، قيمتها التبادلية بالقيم الاستعمالية لجميع السلع الأخرى، فإن القيم التبادلية لجميع السلع الأخرى تقاس بدورها بالقيمة الاستعمالية لهذه السلعة اتي تقاس بها **([10])**. فإذا عبرنا عن القيمة التبادلية لمقياس من القماش بنصف رطل من الشاي، أو رطلين من البن، أو 6 مقاييس من القطاني، أو 8 أرطال من الخبز الخ، لا ستتسع هذا أن البن والشاي والقطاني والخبز الخ وبالنسبة التي تتساوى بها مع سلعة ثالثة هي القماش، تكون متساوية فيما بينها، ومن ثم يكون القماش مقياس قيمها التبادلية المشترك. إن كل سلعة من حيث أنها وقت عمل عام متجسد، أي كمقدار معين من وقت

عمل عام، تعبر عن قيمتها التبادلية بالتعاقب بكميات محدودة من جميع السلع الأخرى، وتقاس القيم التبادلية لجميع السلع الأخرى بدورها بالقيمة الاستعمالية لهذه السلعة الفريدة والوحيدة. ولكن كل سلعة بصفتها قيمة تبادلية، هي تلك السلعة الفريدة والوحيدة التي تصلح مقياسًا مشتركًا لقيم جميع السلع الأخرى التبادلية. وفضلاً عن هذا فهي وحدها في المجال الكلي. واحدة من سلع كثيرة منها تمثل كل سلعة أخرى وبشكل مباشر قيمتها التبادلية.

ولا يتأثر حجم قيمة سلعة بوجود سلع كثيرة أو قليلة من نوع آخر، خارجًا عنها. ولكن سلسلة المعادلات التي تتحقق فيها القيمة التبادلية لهذه السلعة، تزيد أو تنقص تبعًا لزيادة أو قلة تنوع السلع الأخرى. فسلسلة المعادلات التي تعبر فيها مثلاً قيمة البن عن نفسها، تمثل مجال قابليته للتبادل أي تمثل الحدود التي فيها يعمل البن كقيمة تبادلية. وإذ القيمة التبادلية لسلعة تجسيد لوقت عمل اجتماعي عام، لهذا فالتعبير عن تعادلها هو مجموع لا متناهية من قيم استعمالية مختلفة.

رأينا أن القيمة التبادلية لسلعة تتفاوت وفقًا لمقدار وقت العمل الذي تتضمنه بشكل مباشر. وقيمتها التبادلية المتحققة، أي التي تعبر عنها القيم الاستعمالية لسلع أخرى، يجب أن تتوقف بالمثل على النسبة التي يتفاوت بها وقت العمل المكرس لإنتاج جميع السلع الأخرى. مثال ذلك إنه إذا ظل وقت العمل اللازم لإنتاج مكيال من القمح، على ما هو عليه بينما تضاعف وقت العمل الذي يقتضيه إنتاج جميع السلع الأخرى، هبطت إلى النصف قيمة مكيال القمح التبادلية كما تعبر عنها المعادلات لها. وهذا من الناحية العملية كأنما وقت العمل اللازم لإنتاج مكيال القمح قد أنخفض إلى النصف دون أن يتغير وقت العمل الذي يتطلبه إنتاج جميع السلع الأخرى. فقيمة السلع تحددها النسبة التي

يمكن بها إنتاج هذه السلع في نفس وقت العمل. وحتى نرى أية تغييرات يمكن أن تتعرض لها هذه النسب نفرض سلعتين هما أ، ب:

1- لا يتغير وقت العمل اللازم لإنتاج ب؛ وفي هذه الحالة ترتفع أو تنخفض قيمة التبادلية كما تعبر عنها ب، تبعًا لارتفاع أو انخفاض وقت العمل اللازم لإنتاج أ.

2- لا يتغير وقت العمل اللازم لإنتاج أ. فقيمة التبادلية كما تعبر عنها ب، ترتفع أو تنخفض تبعًا لارتفاع أو انخفاض وقت العمل اللازم لإنتاج ب.

3- يرتفع أو ينخفض بنفس النسبة، وقت العمل اللازم لإنتاج أو إنتاج ب، وحينئذ يظل بلا تغيير التعبير عن تعادل أ كما تعبر عنه ب. فإذا حدث لأي سبب كان، أن نقصت بنفس النسبة القوة الإنتاجية لجميع الأعمال، بحيث تتطلب جميع السلع وبنسب متساوية، مزيدًا من العمل لإنتاجها، ارتفعت قيمة جميع السلع، مع ثبات التعبير الحقيقي عن القيمة التبادلية، ونقصت ثروة المجتمع الحقيقية، ذلك أنه يتعين إنفاق مزيد من وقت العمل لإنتاج نفس المجموع من القيم الاستعمالية.

4- يرتفع أو ينخفض وقت العمل اللازم لإنتاج أ، ب ولكن بنسب متفاوتة؛ أو يرتفع وقت العمل اللازم لإنتاج أ بينما ينخفض وقت العمل اللازم لإنتاج ب. كل هذه الحالات يمكن ردها ببساطة على الحالة التي يزيد أو ينقص فيها وقت العمل اللازم لإنتاج سلعة، بينما يظل وقت العمل اللازم لإنتاج سلعة أخرى بدون تغيير. إن القيمة التبادلية لكل سلعة تعبر عن نفسها في القيمة الاستعمالية لكل سلعة أخرى، سواء بأحجام بأسرها أو بأجزاء من هذه القيمة الاستعمالية. فكل سلعة باعتبارها قيمة تبادلية، قابلة أيضًا للانقسام

شأنها شان نفس العمل المتجسد فيها. وتعادل السع مستقل أيضًا عن إمكانية انقسامها من الناحية المادية، طالما هي قيم استعمالية، وطالما مجموع القيم التبادلية للسلع لا يتأثر بالتغيير الحقيقي في الشكل وهو التغيير الذي تتعرض له القيم الاستعمالية لهذه السلع عند تحولها إلى سلعة جديدة فريدة.

حتى الآن كنا نبحث السلعة من وجهة نظر مزدوجة، كقيمة استعمالية وكقيمة تبادلية، ولكن في شكل واحد كل مرة. وبرغم هذا، فهي كسلعة تشكل دون تدخل وسيط، وحدة من قيمة استعمالية ووحدة من قيمة تبادلية؛ كما أنها من جهة أخرى ليست سلعة إلى بالنسبة إلى سلع أخرى. والعلاقة الحقيقة بين السلع هي عملية التبادل بينها، وهذه عملية اجتماعية يشترك فيها الأفراد المستقلون بعضهم مع بعض، ولكنهم لا يشتركون فيها إلا باعتبارهم ما لكي سلع. ولا وجود لهم إزاء بعضهم بعضًا إلا عن طريق سلعهم؛ وبهذا يظهرون لنا كأنهم ممثلو أو "حملة" عملية التبادل.

السلعة عبارة عن قيمة استعمالية:

القمح، القماش، الماس، الآلة الخ؛ ولكنها كسلعة ليست قيمة استعمالية. فلو كانت قيمة استعمالية بالنسبة إلى مالكها، بمعنى أن تكون وسيلة مباشرة تسمح لهذا المالك بإشباع حاجاته الصحيحة، لما كانت سلعة. وبدلاً من هذا فهي بالنسبة لمالكها ليست قيمة استعمالية وإنما هي الدعامة المادية للقيمة التبادلية، ومن ثم وسيلة تبادل. وإذ تكون القيمة الاستعمالية حاملة بالفعل لقيمة تبادلية، تصبح قيمة تبادلية، فهي بالنسبة إلى مالكها لا تعود قيمة استعمالية إلا بوصفها قيمة بتادلية **([11])**إنها قيمة تبادلية يجب بالتالي أن تصبح كذلك بالنسبة إلى أفراد آخرين. وإذ هي ليست قيمة استعمالية بالنسبة على مالكها، فإنها تكون كذلك بالنسبة إلى ملاك السلع الأخرى، وإلا أصبح العمل الذي

بذله صاحبها عقيمًا، ولما كانت نتيجة إخراج سلعة. ولسكن يحب من جهة أخرى أن تصبح قيمة استعمالية بالنسبة على المالك نفسه، ذلك أن في خارجها أي في القيمة الاستعمالية للسلع الأخرى، توجد وسائل عيشه. ولكي تصبح السلعة قيمة استعمالية يجب أن تقف في مواجهة حاجة مفيدة عليها أن تشبعها. ومن ثم تصبح القيم الاستعمالية للسلع قيمًا استعمالية بأن تغير مكانها دائمًا أي بانتقالها من أيدي تكون فيها وسائل تبادل إلى أيدي تكون فيها موضع الاستعمال. ولا يصبح العمل الذي تحتوي عليه عملاً نافعًا إلى عن طريق هذا التصرف العام في السلع. وفي هذا التطور للسلع التي تؤخذ كقيم استعمالية لا تأخذ شكلاً اقتصاديًا جديدًا خاصًا، بل على العكس تفقد الشكل الخاص الذي يميزها بوصفها سلعًا. فالخبز مثلاً إذ ينتقل من يد الخباز إلى يد المستهلك لا بغير كيفية كونه خبزًا. وعلى العكس فالمستهلك هو الذي يجعل منه أولاً قيمة استعمالية أي غذاء محددًا بينما لا يكون الخبز في أيدي الخباز غلا حاملاً لعلاقة اقتصادية أي شيئًا عينيًا وأكثر من عيني في آن واحد. ومن ثم فالتغيير الوحيد في الشكل والذي تتعرض له السلع وهي تصبح سلعًا استعمالية، هو القضاء على وجودها الصوري الذي لم تكن فيه قيمًا استعمالية بالنسبة إلى الذي كان يملكها وإنما كانت سلعًا استعمالية بالنسبة لمن لم يكن يملكها. وتفترض صيرورة السلع قيمًا استعمالية التصرف العام فيها أي دخولها في عملية التبادل، ولكنها لا توجد للتبادل إلا بوصفها قيمًا تبادلية. ولكي تتحقق كقيم استعمالية يجب من ثم، أن تتحقق كقيم تبادلية.

إذا كانت السلعة من وجهة نظر القيمة الاستعمالية قد بدت لنا في الأصل كشيء مستقل أي من ناحية أخرى كقيمة تبادلية، فإنها تظهر لنا منذ بدايتها الأولى، من ناحية علاقتها بجميع السلع الأخرى. ولكن هذه العلاقة لم تكن

سوى علاقة نظرية، لا تتحقق إلا في عملية التبادل. ومن جهة أخرى هي طبعًا قيمة تبادلية بقدر ما أستهلك فيها من قدر معين من وقت العمل ومن ثم فهي وقت عمل متبلور. ولكنها بالشكل الذي تبدو به مباشرة، ليست إلا وقت عمل فرديًا متجسدًا وذا محتوى معين، أي أنها ليست سوى وقت عمل عام. فهي إذن ليست على الفور بقيمة تبادلية ويجب أن تصبح كذلك. وهي لا يستطيع في البداية أن تكون تجسيد وقت العمل العام إلا بقدر ما تمثل وقت عمل له استعمال محدد أي في شكل قيمة استعمالية. وهذا يشكل الشرط المادي تمامًا اللازم حتى يمكن الافتراض بأن العمل الذي يحتوي عليه السلع، هو عمل عام واجتماعي، ومن ثم إذا لم تستطع السلعة أن توجد كقيمة استعمالية إلا بأن تتحقق كقيمة تبادلية، فهي لا تستطيع من جهة أخرى أن تتحقق كقيمة تبادلية إلا إذا بدت في التصرف فيها كقيمة استعمالية. ولا يمكن التصرف في سلعة بوصفها قيمة استعمالية إلا لمن تكون بالنسبة إليه قيمة استعمالية أي شيئًا يشبع حاجة معينة. وهي من جهة أخرى لا يتم التصرف فيها إلا بمبادلتها بسلعة أخرى، أو لكي نضح أنفسنا في وجهة نظر مالك السلعة الأخرى فهو لا يستطيع أيضًا بيع سلعته إلا بأن يجعل لها علاقة بالحاجة المعينة التي هي أي السلعة، موضعها. ومن ثم ففي هذا التصرف لا تقوم علاقة بين السلع بعضها وبعض إلا حسب خواصها النوعية من حيث إشباع حاجات معينة، ولكن السلع بوصفها قيمًا استعمالية بسيطة، لا يكترث بعضها ببعض أي لا تكون بينها علاقات متبادلة، فهي كقيم استعمالية لا يمكن مبادلتها إلا من حيث علاقتها بحاجات معينة. ولكنها لا نقبل قيام التبادل فيها إلا بوصفها متعادلات، وهي ليست متعادلات إلا لأنها مقادير متساوية من عمل حتى ولو لم يؤخذ في الحسبان على الإطلاق خواصها الطبيعية التي تملكها بوصفها

قيمًا استعمالية ولا حتى نتيجة العلاقة القائمة بين السلع والحاجات المعينة. بل بالعكس فالسلعة تعمل كقيمة تبادلية لأنها تحل بوصفها معادلاً، محل كمية أيًا كانت من كل سلعة أخرى دون أن يهمها أن تكون قيمة استعمالية أم لا بالنسبة على مالك السلعة الأخرى. ولكنها لا تصبح سلعة بالنسبة لمالك السلعة الأخرى إلا بقدر ما تكون قيمة استعمالية بالنسبة له، ولا تصبح قيمة تبادلية بالنسبة إلى مالكها إلا لأنها سلعة بالنسبة إلى مالك آخر. ومن ثم يجب أن تكون نفس العلاقة علاقة سلع تعتبر أحجامًا متساوية من ناحية الكيف ولكنها مختلفة من حيث الكم؛ ومعنى هذا أنه يجب أن نشير إلى أنها متماثلة بوصفها تجسيدًا لوقت عمل عام؛ كما يجب في الوقت نفسه التعبير عن علاقتها بوصفها أشياء مختلفة من حيث الكيف وقيمًا استعمالية معينة إزاء إشباع حاجات معينة؛ وبعبارة موجزة نقول إنها يجب تمييزها كقيم استعمالية حقيقة. ولكن هذه المساواة وهذا التفاوت يستبعد كل منهما الآخر. وهكذا نصل إلى حلقة مفرغة من مشكلات، يفترض حل واحدة منها حل الأخرى؛ بل وأكثر من هذا نجد أمامنا مجموعة من مصادرات Postulates متناقضة، يكون فيها تحقيق شرط مرتبطًا مباشرة بتحقيق نقيضه.

يجب أن تكون عملية تبادل السلع تنمية وحلاً لهذه المتناقضات التي لا يمكن في هذه الحالة أن تتمثل فيها بمثل هذه البساطة. إننا نقتصر على تقرير كيفية قيام علاقة متبادلة بين السلع باعتبارها قيمًا استعمالية، أي كيف تبدو السلع قيمًا تبادلية في إطار عملية التبادل. وبعكس فالقيمة التبادلة على النحو الذي يحثناها به حتى الآن، لم يكن لها وجود إلا في وهمنا أو إذا شئنا، في وهم الفرد الذي يملك السلع: فهو يحتفظ بالسلعة في مخزن غلاله كقيمة استعمالية، وهو يحتفظ بها في وعيه كقيمة تبادلية. ولكن يجب في عملية

التبادل أن تكون السلع موجودة لا كقيم استعمالية فحسب ولكن أيضًا كقيم تبادلية إزاء بعضها البعض، وهذا الوجود هو الذي يجب أن يظهر كالعلاقة المتبادلة الصحيحة بينها. كانت الصعوبة التي أستوقفتنا في مبدأ الأمر هي أنه لكي تبدو السلعة قيمة تبادلية أي كعمل متجسد، يجب أولاً التصرف فيها كقيمة استعمالية أي يجب أن تباع بينما التصر فيما كقيمة استعمالية يفترض مقابل هذا وجودها كقيمة تبادلية. ولكن لنفرض أن هذه الصعوبة حلت. لنفرض أن السلعة نزعت منها قيمتها الاستعمالية الخاصة بها وإنها حققت بهذا الاغتراب الشرط المادي لكي تكون عملاً نافعًا من وجهة النظر الاجتماعية بدلاً من أن تكون عملاً خاصًا يقوم به كل فرد لنفسه فقط. إذن يجب أن تصبح في عملية التبادل كقيمة تبادلية أي كمعادل عام، لوقت العمل العام المتجسد، ذلك بالنسبة على السلع الأخرى، وألا تكون بعد ذلك الفعل المحدود الذي تقوم به قيمة استعمالية خاصة ولكن تكون لها القدرة على أن تمثل مباشرة في جميع القيم الاستعمالية كما في متعادلاتها. ولكن كل سلعة هي السلعة التي يجب عن طريق التصرف في قيمتها الاستعمالية الخاصة، أن تظهر كالتجسيد المباشر لوقت العمل العام. ولكن من جهة أخرى ليست السلع الموجودة في عملية التبادل سوى سلع معينة أي أعمال يؤديها أفراد خاصون ومتجسدة في قيم استعمالية معينة. ووقت العمل العام هو نفسه هو تجريد ليس له بصفته هذه، وجود بالنسبة على السلع.

لنبحث سلسلة المعادلات التي تجد فيها القيمة التبادلية لسلعة التعبير الحقيقي عنها، مثل:

مقياس من القماش = 2 رطل من البن

مقياس من القماش = 2/1 رطل من الشاي

مقياس من القماش = 8 أرطال من الخبز الخ

هذه المعادلات تدل على أن وقت عمل اجتماعيًا وعامًا وذا حجم متساو، يتجسد في مقياس من القماش أو رطلين من البن أو نصف رطل من الشاي أو 8 أرطال من الخبز الخ. ولكن الواقع أن الأعمال الفردية الخاصة الممثلة في قيمها الاستعمالية الخاصة لا تصبح عملاً عامًا وفي ظل هذا الشكل اجتماعيًا، إلا بأن يتم التبادل الحقيقي بينها بنسبة ما تشمل عليه من فترة العمل. فوقت العمل الاجتماعي لا وجود له إن صح القول إلا في الحالة الكامنة في هذه السلع ولا يتجلي إلا في عملية تبادلها. ليست نقطة البدء ما يقوم به الأفراد من عمل يعد مشتركًا، ولكنها بالعكس هي الأعمال الخاصة التي يقوم بها أفراد خاصون، بمعني أنها الأعمال التي لا تستبين كعمل اجتماعي عام إلا في عملية التبادل، بفضل اختفاء طابعها الأصلي. ومن ثم ليس العمل الاجتماعي العام كيانًا يفترض فيه أنه تمت إقامته تمامًا، ولكنه نتيجة سوف تتحقق. من أين تنشأ صعوبة جديدة؟ من جهة على السلع كوقت عمل عام متجسد، أن تدخل في عملية التبادل، ومن جهة أخرى فتجسد وقت العمل الفردي كأنه وقت عمل عام، ليس هو نفسه إلا وليد عملية التبادل.

إن كل سلعة وعن طريق التصرف في قيمتها الاستعمالية أي في وجودها الأصلي يجب أن تلقى وجودها المطابق لها كقيمة تبادلية، وم نثم يجب أن تضاعف السلعة وجودها في عملية التبادل. ولكن من جهة أخرى فالأسلوب الثاني الذي توجد به أي كقيمة تبادلية، لا يمكن أن يكون هو نفسه سوى سلعة أخرى نظرًا لأنه لا وجود في عملية التبادل الغير السلع. كيف تمثل بشكل مباشر سلعة معينة كأنها وقت عمل عام متجسد، أو بعبارة أخرى كيف تضفي بشكل مباشر طابع العمومية على وقت العمل الفردي الممثل في سلعة معينة؟

إن التعبير الحقيقي عن القيمة التبادلية لسلعة أي لكل سلعة باعتبارها معادلاً عامًا، يعطينا سلسلة من معادلات غير محددة:

مقياس من القماش = 2 رطل البن

مقياس من القماش = ½ رطل من الشاي

مقياس من القماش = 8 أرطال من الخبز

مقياس من القماش = 6 مقاييس من القطاني

مقياس من القماش = الخ، الخ.

كان هذا التمثيل نظريًا طالما لم يجعلنا نرى في السلعة سوى كمية محددة من وقت عمل اجتماعي عام. يكفي أن نعكس سلسلة معادلاتنا حتى تصبح سلعة معينة النتيجة الاجتماعية المترتبة على عملية التبادل بدلاً من أن تكون تجريدًا بسيطًا بوصفها معادلاً عامًا. مثال ذلك:

2 رطل من البن = مقياس من القماش

2/1 رطل من الشاي = مقياس من القماش

8 أرطال من الخبز = مقياس من القماش

6 مقاييس من القطاني = مقياس من القماش

فمن حقيقة أن البن والشاي والخبز والأنسجة القطنية، وبكلمة واحدة جميع السلع، تعبر بالقماش عما تشتمل عليه من وقت العمل، تتفتح قيمة القماش التبادلية وتزدهر عن طريق عمل مضاد، في جميع السلع الأخرى التي تعتبر المعادلات له ويصبح وقت العمل المتجسد في القماش مباشرة وقت العمل العام الذي يتحقق بالمثل ولكن بأحجام مختلفة، في جميع السلع الأخرى. يصبح القماش هنا معادلاً عامًا عن طريق الأثر العام الذي تحدثه جميع السلع الأخرى فيه. تصبح كل سلعة بوصفها قيمة تبادلية، المقياس الذي تقدر به قيم جميع

السلع الأخرى. هنا بالعكس، ومن حقيقة أن جميع السلع تقيس قيمتها التبادلية في سلعة معينة، تصبح السلعة المعينة هي الأسلوب المناسب الذي توجد به القيمة التبادلية، أي كيفية وجودها كمعادل عام. ومن جهة أخرى، فالسلسلة اللامتناهية من المعادلات، أو المعادلات الكثيرة إلي غير ما حد، والتي تمثلت فيها قيمة كل سلعة التبادلية، هذه السلسلة ترد إلى معادلة فريدة ذات حدين فقط. والآن تكون المعادلة: 2 رطل من البن = مقياس من القماش، هي التعبير الكامل عن قيمة البن التبادلية، إذ فيه يظهر البن مباشرة كمعادل لكمية محددة من كل سلعة أخرى. ومن ثم، ففي إطار عملية التبادل، توجد السلع الآن بالنسبة إلى بعضها البعض أو تبدو بالنسبة إلى بعضها البعض، (3 – الاقتصاد) كقيم تبادلية في صورة القماش. وبدلاً من الاقتصار على القول بأن السلع تقيم علاقات فيما بينها بصفتها قيمًا تبادلية أي مقادير مختلفة تمامًا من وقت العمل العام المتجسد، نقول الآن إنها بصفتها قيمًا تبادلية، لا تمثل إلا مقادير مختلفة من نفس الشيء وهو القماش. ومن ثم فوقت العمل العام يتجلى من جانبه كشيء معين أي كسلعة تقع خارج جميع السلع الأخرى. ولكن في الوقت نفسه، فإن كل معادلة أو كل سلعة أي كل قيمة تبادلية، تبدو أمام سلعة أخرى هي قيمة تبادلية بالمثل، ولتكن مثلاً 2 رطل من البن = مقياس من القماش، هذه المعادلة أو السلعة هي شخصية لا تزال تنتظر التحقيق. والسلعة إذ تتخلى عن شكل البن، لا تتخذ شكل القماش، أي لا تتخذ شكل المعادل العام وتصبح فعلاً قيمة تبادلية بالنسبة إلى جميع السلع الأخرى، إلا عن طريق التصرف فيها كقيمة استعمالية، وهذا التصرف غير ممكن إلا إذا أكدت السلعة في عملية التبادل أنها تشبع حاجة. وبالمثل ومن حقيقة أن جميع السلع تتحول إلى قماش عن طريق التصرف فيها كقيم استعمالية، يصبح القماش شكل

الوجود الجديد الذي تتخذه جميع السلع الأخرى؛ وهذا راجع فقط إلى أن جميع السلع الأخرى تتحول إليه بحيث يصبح القماش مباشرة تجسيدًا لوقت عمل عام بمعنى أنه يصبح ثمرة الاغتراب الشامل العام أي القضاء على الأعمال الفردية. فإذا حدث أن السلع كي تظهر كقيم تبادلية بالنسبة إلى بعضها البعض، ضاعفت وجودها هكذا فإن السلعة المعينة المستبعدة بوصفها معادلاً عامًا، تضاعف قيمتها الاستعمالية. وعلاوة على قيمتها الاستعمالية الخاصة بصفتها سلعة معينة، تحصل على قيمة استعمالية عامة. وهذه القيمة الاستعمالية هي نفسها صفة شكلية أو صورية. وبعبارة أخرى تنبثق من الدور الخاص الذي تلعبه في عملية التبادل، بفضل ما تحدثه فيها السلع الأخرى من تأثير. إن القيمة كل سلعة الاستعمالية بوصفها موضع إشباع حاجة، قيمة تختلف حسب الأفراد؛ فقيمتها في أيدي الذي يتصرف فيها، خلافها في أيدي الذي يحصل عليها. والآن فالسلعة المستبعدة باعتبارها معادلاً عامًا، هي موضع حاجة معينة خارجة من عملية التبادل نفسه، ولها نفس القيمة الاستعمالية بالنسبة إلى كل من الشخصين، أي القيمة المنبثقة من كونها حاملة القيمة التبادلية أي وسيلة تبادل عام. وهكذا في سلعة فريدة فض التناقض الذي تنطوي عليه السلعة بصفتها هذه، أي كونا كقيمة استعمالية عامة. وبينما بالنسبة إلى جميع السلع الأخرى، تكمن القيمة التبادلية أولاً وقبل كل شيء في معادلة تصورية تنتظر التحقيق، بين هذ السلع والسلعة الفريدة، لا يكون للقيمة الاستعمالية مهما كانت حقيقة، سوى وجود صوري بحت بالنسبة إلى هذه السلعة الفريدة وهو وجود يبقى أن يتحقق في العملية، عن طريق تحول السلعة إلى قيم استعمالية حقيقية. كانت السلعة تبدو في الأصل كأنها سلعة بوجه عام أي كوقت عمل عام متبلور في قيمة استعمالية معينة. وفي عملية التبادل ترتبط

جميع السلع بالسلعة الفريدة المعتبرة سلعة بوجه عام، وذلك باعتبارها السعة في حد ذاتها، أي وجود وقت العمل العام في قيمة استعمالية معينة. ومن ثم فبصفتها سلعًا معينة تقف في مواجهة سلعة معينة تؤخذ على أنها سلعة عامة **([12])**. وإذن عندما نقول إن ملاك السع يرتبطون فيما بينهم على أساس أعمالهم المعتبرة كأنها عمل اجتماعي عام، فهذا يعني أنهم يقيمون علاقة بينهم وبين سلعهم التي تؤخذ على أنها قيم تبادلية؛ فالعلاقة المتبادلة بين السلع والتي توجد بينها في عملية التبادل كأنها قيم تبادلية، تصبح العلاقة الشاملة التي تربطها بسلعة معينة تفيد التعبير المناسب عن قيمتها التبادلية، وهي العلاقة التي تبدو على النقيض هن هذا، كالعلاقة المخصوصة بين هذه السلعة الخاصة وجميع السلع الأخرى وبالتالي كالطابع الاجتماعي المحدد من نوع طبيعي ما، لشيء. فالسلعة الخاصة التي تمثل على هذا النحو الوجود المناسب لجميع السلع، أو القيمة التبادلية للسلع بوصفها سلعة خاصة وفريدة، هذه السلعة هي النقود. إنها بلورة لقيمة السلع التبادلية، وبلورة حققتها السلع في عملية التبادل نفسه. وبينما تصبح السلع في عملية التبادل قيمًا استعمالية بالنسبة إلى بعضها البعض، فإنها إذ تطرح عن نفسها كل شكل خاص كي ترتبط فيما بينها في ظل شكلها المادي المباشر، تضطر من أجل الظهور كقيم تبادلية إزاء بعضها البعض، إلى أن تعود فتتخذ شكلاً جديدًا محددًا، أي أن تتحول إلى نقود. فالنقود ليست رمزًا، كما أن القيمة الاستعمالية التي توجد كسلعة، ليست رمزًا. إن الذي يميز جميع الأشكال الاجتماعية من العمل الذي يخلق قيمة تبادلية، ليس خدعة اخترعت وصنعت من جميع الأجزاء، ولكنه خدعة حقيقية بشكل عادي، أي هو قلب للأمور؛ ذلك أن علاقة إنتاج اجتماعية تتجلى كأنها شيء موجود خارجًا عن الأفراد، وأن العلاقات المحددة

التي يقيمها الأفراد في عملية إنتاج حياتهم في المجتمع تبدو كالخواص النوعية التي يتصف بها شيء. وهذا يظهر ببساطة في النقود على نحو أشد لفتًا للنظر منه في السلعة.

والخواص الطبيعية اللازمة التي تتوافر في السلعة الخاصة أي النقود والتي يجب أن تكون البلورة النقدية لجميع السلع، هذه الخواص بقدر ما تصدر مباشرة من نفس طبيعة القيمة التبادلية، هي القابلية للانقسام طواعية، وتجانس الأجزاء، وتشابه جميع عينات هذه السلعة. وباعتبار هذه السلعة تجسيدًا لوقت العمل العام، يجب أن تكون متجانسة ولا تتعرض إلا لاختلافات كمية، وخاصيتها الضرورية الأخرى هي دوام قيمتها الاستعمالية إذ يجب أن تستمر في عملية التبادل. وتملك المعادن الثمنية هذه الخواص إلى أكبر حد ممكن. ولما كانت النقود ليست ثمرة التفكير أو العرف، وإنما تكونت في عملية التبادل بطريقة غريزية من نوع ما، لهذا فإن سلعًا جدّ متباينة، وتتفاوت صلاحيتها لأداء هذا الدور، أضطلعت بوظيفة النقود من وقت لأخر. وعند درجة معينة من تطور عملية التبادل، كان من الضروري أن تستقطب في السلع خصائص القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية على نحو يجعل سلعة مثلاً تبدو كوسيلة للتبادل يجري على التصرف في الأخرى باعتبارها استعمالية، وترتب على هذا أن سلعة أو سلعًا عدة ذات قيمة استعمالية عامة إلى أكبر حد، لعبت في أول الأمر وفي كل مكان، وبطريقة عارضة، دون النقود. وإذا لم تكن هذه السلعة موضع حاجة مباشرة، فإن لها على الأقل بصفتها من الناحية المادية أهم عناصر الثروة، طابعًا أعم من جميع القيم الاستعمالية الأخرى.

والمقايضة المباشرة وهي الشكل الطبيعي لعملية التبادل، تمثل تحول القيم الاستعمالية إلى سلع بدلاً من تحول السلع إلى نقود. ليس للقيمة التبادلية شكل

مستقل بعد، إذ لا تزال مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالقيمة الاستعمالية. وهذا يتجلى بطريقتين مختلفتين. إن للإنتاج نفسه في كل تنظيمه، هدفًا هو القيمة الاستعمالية لا التبادلية؛ والقيم الاستعمالية لا تتوقف هنا عن أن تكون كذلك لتصبح وسائل التبادل أي لتصبح سلعًا، إلا إذا تجاوزت الكمية اللازمة للاستهلاك. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي لا تصبح سلعًا إلا في إطار القيمة الاستعمالية المباشرة وأن تكون هذه القيم مستعطبة على نحو يجب معه أن تكون السلع التي يراد مبادلتها قيمًا استعمالية بالنسبة إلى كلا المالكين، وأن تكون كل منها قيمة استعمالية بالنسبة لمن لا يملكها. والواقع أن عملية تبادل السلع لا تبدو في الأصل عند المجتمعات الطبيعية ولكنها تظهر عندما تتوقف هذه المجتمعات عن الوجود أي عند النقاط التي تتصل فيها بمجتمعات أخرى **([13])**. هنا تبدأ المقايضة التي يكون لها بعد ذلك رد فعل في نفس عقر دار المجتمع التي تعمل على تحلله وتفككه. ومن ثم فالقيم الاستعمالية الخاصة التي تصبح سلعًا في المقايضة بين المجتمعات المختلفة. وهي سلع العبيد والماشية والمعادن، تشكل في العادة أول نقود لدى المجتمعات. رأينا أن قيمة سلعة التبادلية هي قيمة تبادلية إلى درجة عالية وخاصة إذا كانت سلسلة متعادلاتها اطول أو كان المجال أكبر بالنسبة إلى تبادل السلعة. إن أطراد توسع المقايضة، وزيادة المبادلات وتضاعف السلع التي يجري تبادلها، كل هذا يطور السلعة كقيمة تبادلية ويؤدي إلى إنشاء النقود ويعمل بالتالي على تحلل المقايضة المباشرة. من عادة الاقتصاديين أن يبحثوا عن مصدر النقود في الصعاب الخارجية التي تصطدم بها المقايضة المتوسعة، ولكنهم ينسون أن السبب في هذه الصعاب هو تطور المقايضة وبالتالي نمو العمل الاجتماعي كعمل عام. ولنضرب مثلاً لذلك. إن السلع بوصفها قيمًا تبادلية، لا تقبل

الانقسام حسب الإدارة، وهو ما يجب أن تكون عليه كقيم تبادلية. وبطريقة أخرى نقول أن السلعة أ هي قيمة سلعة استعمالية بالنسبة إلى ب، ولكن السلعة ب ليست قيمة استعمالية بالنسبة إلى أ. أو بعبارة أخرى يحدث أن ملاك السلع يحتاجون وبنسب متفاوتة من القيمة، إلى سلع لا تقبل القسمة يستطيعون أن يتبادلوها فيما بينهم. وبعبارة أخرى نقول إنه عن طريق التعلل بدراسة المقايضة البسيطة يمثل الاقتصاديون جوانب معينة من التناقض الذي تخفيه السلعة بوصفها وحدة مباشرة من القيمة الاستعمالية ومن القيمة التبادلية. ولكنهم من جهة أخرى يتمسكون في منطق صارم بالمقايضة المعتبرة كأنها الشكل المناسب من عملية تبادل السلع والذي فيه تسمح النقود كوسيلة يمكن تخيلها ببراعة، بالتغلب على المتاعب الفنية المحتومة. ومن ثم إذ وضع اقتصادي روحي إنجليزي نفسه في وجهة النظر السطحية تمامًا هذه، أستطاع أن يعلن بحق أن النقود ليست سوى أداة مادية مثلها مثل سفينة أو آلة بخارية، ولكنها ليست التعبير عن علاقة إنتاج اجتماعية وبالتالي ليست فئة اقتصادية. ومن ثم كان من الخطأ بحثها في الاقتصاد السياسي الذي لا يشترك في شيء من التكنولوجيا **([14])**.

السلع يُفترض وجود تقسيم كبير للعمل:

في عالم السلع يُفترض وجود تقسيم كبير للعمل، أو بالأحرى يتجلي هذا التقسيم في تلك المجموعة المتنوعة من القيم الاستعمالية التي تتقابل باعتبارها سلعًا خاصة وتشتمل على أساليب من العمل مختلفة جدًا أيضًا. وتقسيم العمل بوصفه مجموع جميع أساليب النشاط الإنتاجي المختلفة، يشكل مجموع العمل الاجتماعي المعتبر من وجهة النظر المادية عملاً ينتج قيمًا استعمالية. ولكن

من وجهة نظر السلع، وفي إطار عملية التبادل، لا وجود لتقسيم العمل هذا إلا في نتيجته، أي في نفس تخصص السلع.

إن تبادل السلع هو العملية التي يكون فيها التبادل الاجتماعي للمواد أي تبادل منتجات معينة ينتجها أفراد خاصون، هو في نفس الوقت خلق علاقات إنتاج اجتماعية محدّدة تتولد بين الأفراد في تبادل المواد. هذا والعلاقات التطورية للمواد فيما بينها تتبلور بصفتها تحديدات مختلفة للمعادل العام؛ وعملية التبادل هي في الوقت نفسه عملية تكوين النقود. ومجموع هذه العملية أي تطور العمليات المختلفة هو التداول.

)أ) تأريخ تحليل السلعة

إن رد السلعة إلى عمل في ظل شكل مزدوج، أي رد القيمة الاستعمالية إلى عمل حقيقي أو إلى نشاط إنتاجي مناسب، ورد القيمة التبادلية إلى وقت عمل أو إلى عمل اجتماعي متساو، نقول إن هذا هو النتيجة النهائية للأبحاث التي توافر عليها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي خلال ما يزيد على قرن ونصف، وهي الأبحاث التي تبدأ في إنجلترا بوليم بيتي، وفي فرنسا على أيدي بواجيليز **([15])** لكي تنتهي بريكاردو في إنجلترا وبسيسموندي في فرنسا.

يحلل بيتي القيمة الاستعمالية إلى عمل، ولكن دون أن يساوره وهم بشأن القيود الطبيعية التي تحد من قوة العمل الخلاقة. إنه يأخذ العمل الحقيقي، وعلى الفور، في صورته الاجتماعية الكلية على أنه تقسيم للعمل **([16])**. هذا التصور لمصدر الثروة المادية لا يظل عنده عقيمًا بدرجة أكثر أو أقل، شأنه عند معاصره هويز؛ ولكن يؤدي به إلى علم الحساب السياسي وهو شكل من أشكال الاقتصاد السياسي، يُعرض كعلم خاص. ثم يتناول بيتي القيمة التبادلية كما تظهر في عملية تبادل السلع، أي يتناولها كنقود؛ وهو يعتبر النقود كسلعة

موجودة على هيئة ذهب أو فضة. وإذ هو أسير تصورات النظام النقدي أن النوع الخاص من العمل الحقيقي، ويفضله يُكتسب الذهب والفضة، هو عمل يخلق قيمة تبادلية. إنه في الواقع يرى أن العمل البورجوازي لا يجب أن ينتج القيمة الاستعمالية المباشرة ولكن يجب أن ينتج السلعة أي يتيح قيمة استعمالية تكون قابلة بفضل التصرف فيها في عملية التبادل، لأن تبدو في شكل ذهب أو فضة بمعني أن تبدو كنقود أي كقيمة تبادلية، بمعني أن تبدو كعمل عام متجسد. ولكن المثال الذي يقدمه يظهر لنا بطريقة أخاذة أن في الإمكان بدرجة طيبة جدًا أن نتعرف في العمل على مصدر الثروة المادية وأن نجهل في الوقت نفسه الشكل الاجتماعي المحدد الذي يكون العمل في ظله مصدر القيمة التبادلية.

ويحلل بواجيلبير من جانبه قيمة السلعة التبادلية إلى عمل، وإن فعل هذا بغير وعي في الواقع على الأقل؛ وهو يحدد في الواقع "القيمة العادلة" على أساس النسبة الدقيقة التي يوزع طبقًا لها وقت عمل الأفراد، في الفروع المعينة من الصناعة؛ وبمثل المنافسة الحرة كأنها العملية الاجتماعية التي تخلق هذه النسبة الدقيقة. ولكنه في نفس الوقت، وعلى عكس بيتي، يشن نضالاً ضاريًا ضد النقود التي تعمل بسبب السلع، وهذا المارد الخرافي يطالب بتضحية كل الثروة الطبيعية. هذا الجدل ضد النقود يرتبط بظروف تاريخية محددة، فبواجيلبير يهاجم الجشع الأعمى والمدمر الذي كان بلاط لويس الرابع عشر يبحث به عن الذهب، وجشع رجاله من الملتزمين العموميين ومن طبقة النبلاء **([17])**، بينما يمجد بيتي في التعطش إلى الذهب، الغريزة والنشيطة التي تدفع شعبًا إلى تنمية صناعته وغزو السوق العالمية. ولكنا نرى في الوقت نفسه التعارض القوي من ناحية المبادئ والذي لا يتوقف عن التردد كتناقض دائم

بين الاقتصاد الإنجليزي حقيقة والاقتصاد الفرنسي حقيقة **([18])**. إن بواجيلبير لا يتراءى له في الواقع سوى المضمون المادي للثروة أي القيمة الاستعمالية أو التمتع **([19])**، وفي تقديره أن الشكل البورجوزاي من العمل وهو إنتاج القيم الاستعمالية كسلع، وعملية تبادل السلع هما الشكل الاجتماعي الطبيعي الذي يصل فيه العمل الفردي إلى هدفه. وعندما يقابل الطابع المخصوص الذي تقسم به الثروة البرجوازية، في النقود مثلاً، يتصور أن عناصر خارجية ومغتصبة تتدخل، ويأخذ في شن حرب على العمل البورجوازي في ظل أحد أشكاله، بينما بوصفه يوتوبيًا يغيره بأن يضفى عليه الشكل الآخر **([20])**. وهو يزودنا بالدليل الذي يجعل في الإمكان أن نعتبر وقت العمل مقياسًا لحجم قيمة السلع، فضلاً عن العمل المتبلور في قيمة السلع التبادلية والذي يقاس بالوقت ولو فرض واختلط بالنشاط الطبيعي المباشر الذي يمارسه الأفراد.

والتحليل الأول الواعي، وهو تحليل عادي تقريبًا بسبب كونه واضحًا، للقيمة التبادلية التي ترد إلى وقت العمل، هذا التحليل نلقاه عند رجل من العالم الجديد حيث ظروف الإنتاج البورجوازية المستوردة في نفس الوقت الذي وفد فيه الذين كانوا يحملونه معهم، كانت تضرب بجذورها بسرعة في تربة كانت تتخذ من وفرة الأرض النباتية السوداء وسيلة تعوض بها افتقارها إلى التقاليد التاريخية. هذا الرجل هو بنيامين فرانكلين وفي أول مؤلف له في شبابه، وهو مؤلف كتب في عام 1719 وطبع في عام 1721، وضع القانون الأساسي للاقتصاد السياسي الحديث **([21])**، فهو يعلن أنه يجب تمامًا البحث عن مقياس آخر للقيم خلاف المعادن النفيسة، ويقول إن هذا المقياس هو العمل. "يمكن بواسطة العمل قياس قيمة الفضة فضلاً عن قيمة جميع الأشياء الأخرى.

لنفرض مثلاً أن رجل يشتغل بإنتاج القمح في أثناء ما يقوم آخر باستخراج الفضة. ففي نهاية السنة أو لحظة معلومة أيًا كانت، يكون مجموع إنتاج القمح ومجموع إنتاج الفضة ثمنين طبيعيين، كل منهما بالنسبة إلى الآخر. فإذا كان المنتج الأول 20 مدًّا والثاني 20 أوقية، كانت أوقية الفضة تساوي الممل المستخدم في إنتاج مد من القمح. ولكن إذا ترتب على اكتشاف مناجم أقرب والوصول إليها أسهل وغلتها أفضل، أن يتمكن وجل من إنتاج 40 أوقية من الفضة بنفس السهولة التي كان ينتج بها 20 أوقية، وأن يحتاج دائمًا إلى نفس العمل لإنتاج 20 مدًا من القمح، فإن أوقتين من الفضة لن تعود لها قيمة العمل المستخدم في إنتاج مد من القمح، كما أن القمح الذي كان يساوي من قبل أوقية، يساوي الآن أوقيتين، إذا كانت جميع الأشياء متساوية، فضلاً عن ذلك. ومن ثم يجب تقييم ثروة بلد بمقدار العمل الذي يستطيع سكانه أن يشتروه" **([22])**، إن وقت العمل يأخذ على الفور عند فرانكلين، الطابع الاقتصادي والوحيد كمقياس القيم. وتحويل المنتجات الحقيقية إلى قيم تبادلية يتم بنفسه، ومن ثم لا يتعلق الأمر بإيجاد مقياس يجري به حجم قيمتها، "ولما كانت التجارة بوجه عام ليست سوى تبادل العمل فإن قيمة جميع الأشياء كما سبق أن قلت، تقاس بحق، بالعمل" (نفس المصدر، ص 26).

ولو استبدلنا كلمة العمل بكلمة العمل الحقيقي لاكتشفنا على الفور خلطًا بين العمل في شكل معين والعمل في شكل آخر. وإذ ليست التجارة سوى مبادلة عمل الحذاء وعمل المعدّن وعمل الغزال وعمل النقاش الخ، ألا يستتبع هذا أن قيمة الأحذية تقدر بعبارة أدق بعمل النقاش؟ وكان فرانكلين يظن بالعكس أن قيمة الأحذية والمعدن والغزول واللوحات الخ يحددها عمل مجرد ليست له صفات خاصة ومن ثم لا يمكن قياسها إلا بالكمية وحدها" **([23])**. ولكن كما

أنه لا يعتبر العمل المتضمن في القيمة التبادلية كالعمل الاجتماعي، المجرد والعام الذي ينساب من التصرف الشامل في أعمال الأفراد، لهذا فمن المستحيل عليه أن يرى في النقود شكل الوجود المباشر لهذا العمل المتصرف فيه. فلا وجود عنده لأقل علاقة ذاتية بين النقود والعمل الذي يخلق قيمة تبادلية، بل هو بالعكس يعتبر النقود كأداة طارئة أدخلت في عملية التبادل لتكون أكثر من سلعة فنية" **([24])**. لم يكن لتحليل فرانكلين القيمة التبادلية تأثير مباشر على السير العام للعلم، لأنه لم يبحث إلا مسائل منعزلة من الاقتصاد السياسي لمناسبة صعاب معينة ذات طابع عملي.

لم يتوقف التعارض بين العمل المفيد الحقيقي والعمل الذي يخلق قيمة تبادلية، عن إثارة أوربا خلال القرن الثامن عشر. وكانت تثار المشكلة الآتية: أي نوع معين من العمل الحقيقي هو مصدر الثروة البورجوازية؟ وعندئذ كان يُفترض أنه لا يكفي أن يتجسد عمل في قيم استعمالية أو أن يخرج منتجات حتى يخلق الثروة مباشرة. ولكن الأمر بالنسبة إلى الفزيوقراط كما هو بالنسبة إلى خصومهم، كان يتعلق أولاً وقبل كل شيء لا بتحديد العمل الذي يخلق القيمة ولكن بتحديد العمل الذي يخلق فائض القيمة. ومن ثم فهم يعالجون المشكلة في شكلها المعقد قبل أن يحلوها في صورتها الأولية. إن السير التاريخي لجميع العلوم يريد إلى جانب ذلك، أن تمر بجميع أنواع المنعطفات والمسالك اللتوية قبل أن تصل على أن تضع بوضوح النقطة التي تبدأ منها. فعلى خلاف المهندسين المعماريين الآخرين، لا يرسم العلم قصورًا في الهواء فحسب ولكن يقيم أيضًا بضعة أدوار يمكن السكني فيها قبل أن يضح الحجر الأول. لن نتوقف أكثر من هذا عند الفزيوقراط ولكنا نمر في صمت بسلسلة من الاقتصاديين الطليان الذين يأتون بأفكار عادلة بدرجة أكثر أو أقل، مسوا

الحقيقية مسًا خفيفًا في تحليلهم للسلعة **([25])**، ونصل مباشرة إلى أول إنجليزي درس كل الاقتصاد البورجوازي، ذلك هو السير جيمس ستيوارت **([26])**. ففي رأيه أن الفئات المجردة بالاقتصاد السياسي لم تكن قد نجحت بعد في التمايز تمامًا عن محتواها المادي وتبدو عائمة ومضطربة. وبالمثل القيمة التبادلية فهو في فقرة، يحدد القيمة الحقيقية بوقت العمل، ولكنه بسبب اختلاط الأمر عليه دائمًا، يُدخل بالمثل الأجر والمادة الأولية **([27])**. وفي موضع آخر يبدو صراعه مع المحتوى المادي في صورة أكثر لفتًا للنظر. فهو يطلق عبارة القيمة الحقيقة Valeur intrinsique على المادة الطبيعية التي تشتمل عليها سلعة، ولتكن مثلاً الفضة في جديلة، بينما يطلق عبارة القيمة الاستعمالية على وقت العمل الذي تتضمنه؛ فيقول "في الأول شيء حقيقي في ذاته...؛ وعلى العكس يجب تقدير القيمة الاستعمالية حسب العمل الذي تطلبه إنتاجها، ويمثل العمل المستخدم في تبديل شكل السلعة جزءًا من عمل رجل" **([28])**. وهذا ما يميز ستيوارت عن أسلافه وخلفائه، وهذه هي التفرقة الواضحة التي يقررها بين العمل ذي الطابع الاجتماعي الخاص والذي يتم على صورة قيمة تبادلية، والعمل الحقيقي الذي ينتج قيمًا استعمالية. ويقول إنه يطلق كلمة صناعة على العمل الذي يخلق بسبب التصرف فيه، معادلاً عامًا. وهو لا يميز هذا العمل الذي يدعوه صناعة، عن العمل الحقيقي فحسب ولكن يميزه عن أشكاله الاجتماعية الأخرى. والذي يثير اهتمامه بوجه خاص هو التعارض بين العمل البورجوازي والعمل الإقطاعي، وكان قد شاهد الأخير في مرحلة تدهوره باسكتلندا نفسها كما شاهده في القارة خلال رحلاته الطويلة. كان ستيوارت يعلم جيدًا بالطبع أن المنتج في العصور السابقة على الفترة البورجوازية، كان يرتدي شكل السلعة وأن السلعة ترتدي شكل النقود، ولكنه

يبرهن بالتفصيل على أن السلعة بصفتها الشكل الأوليّ الأساسي للثروة، وأن الاغتراب أي البيع بوصفه الشكل السائد من الاستيلاء على السلع، لا ينتميان إلا إلى عصر الإنتاج البورجوازي وأن العمل الذي يخلق قيمة استعمالية طابعًا بورجوازيًا خاصًا" **([29])**.

وبعد أن أعلن آدم سميث أن الأشكال الخاصة على التوالي من العمل الحقيقي من قبيل الزراعة والصناعة والملاحة والتجارة الخ. هي مصادر حقيقية للثروة، أكد أن العمل بوجه عام، والعمل في شكله الاجتماعي الكلي وبصفته تقسيمًا للعمل هو المصدر الوحيد للثروة المادية أو القيم الاستعمالية. وعندما يغفل هنا تمامًا العنصر الطبيعي، يتابع هذا العنصر في مجال الثروة الاجتماعية البحتة، أي القيمة التبادلية. ويحددًا. سميث قيمة السلعة بما تحتويه من وقت العمل، ولكنه بعد ذلك يُرجع حقيقة هذا التحديد إلى أزمنة سابقة على نظريته. وبعبارة أخرى نقول إن الذي يظهر له حقيقيًا من وجهة نظر السلعة البسيطة يصبح في نظره غامضًا منذ أن تحل محل السلعة البسيطة الأشكال الأرقى والأشد تعقيدًا، من رأس المال والعمل الأجير وريع الأرض الخ. وهذا ما يعبر عنه بقوله إن وقت العمل الذي تشتمل عليه السلع كان مقياس قيمتها في سالف الزمان أي في "فردوس" البورجوازية "المفقودة" حيث لم يكن الناس بعد رأسماليين وأجراء وملاك أرض وفلاحين ومرابين الخ. وإنما كانوا ينتجون فحسب ويبادلون سلعهم. إنه يخلط باستمرار بين تحديد قيمة السلع بوقت العمل الذي تتضمنه وبين تحديد قيمها حسب قيمة العمل؛ وتميد الأرض تحت قدميه دائمًا بمجرد أن يحاول الانتقال إلى التطوير المفصل ويسئ فهم المساواة الموضوعية التي تقيمها العملية الاجتماعية بالقوة بين الأعمال المتفاوتة فيراها التسوية لذاتية بين الأعمال الفردية **([30])**. وعن طريق تقسيم العمل يحاول

تحقيق انتقال العمل الحقيقي إلى العمل الذي يخلق قيمة تبادلية أي إلى العمل البورجوازي في صورته الأساسية. فإذا صح القول بأن التبادل الخاص يفترض تقسيم العمل، كان من الخطأ تمامًا القول بأن تقسيم العمل يفترض التبادل الخاص. فقد كان العمل عند أهل بيرو مثلاً مقسمًا إلى درجة بالغة بينما لم يكن هناك تبادل خاص أي لم يكن هناك تبادل للمنتجات بوصفها سلعًا.

وعلى نقيض سميث يقرر ريكاردو في وضوح أن قيمة السلعة يحددها وقت العمل ويبين أن القانون ينظم بالمثل ظروف الإنتاج البورجوازية التي يبدو أنها تناقضه هنا بقوة. إن أبحاث ريكاردو تقتصر هنا على حجم القيمة فقط، وفي هذا الإطار من الأفكار يواجه على الأقل حقيقة أن تحقيق القانون يتوقف على ظروف تاريخية محددة. إنه يقول في الواقع إن تحديد حجم القيمة بواسطة وقت العمل لا يصلح إلا للسلع "التي تستطيع الصناعة زيادتها كما تشاء والتي تنظم إنتاجها المنافسة غير المقيدة **([31])**". وهذا يعني في الواقع وببساطة تامة أن قانون القيمة يفترض لكي يصل إلى تطوره الكامل، مجتمع الإنتاج الصناعي الكبير والمنافسة الحرة، أي المجتمع البورجوازي الحديث وفيما يتعلق بالباقي يعتبر ريكاردو الشكل البورجوازي من العمل الشكل الطبيعي الخالد الذي يتخذه العمل الاجتماعي. فهو يبين لنا أن صائد السمك وصائد الحيوان بوصفهما مالكي سلع. كانا يتبادلان سمكهما وحيوانهما طبقًا لوقت العمل المتبلور في هذه القيم التبادلية. وفي هذا الصدد يرتكب خطأ تاريخيًا: إن صائد السمك وصائد الحيوان في الأزمنة البدائية واللذين يتحدث عنهما، يرجعان إلى جداول الأسعار السائدة في بورصة لكي يتوصلا على تقييم أدوات العمل التي يستخدمانها. ويبدو أن "متوازيات المستر أوين" هي الشكل الاجتماعي الوحيد الذي عرفه خارج الشكل البورجوازي. وإذ هذا الأفق البورجوازي يقيد ريكاردو،

يحلل الاقتصاد البورجوزاي الذي لا بشبه في شيء على ما يظهر، تلك الصرامة النظرية التي أستطاع بها اللورد بروجام أن يقول عنه "يبدو أن المستر ريكاردو، فإنه لا يصر فقط على الطابع الاجتماعي النوعي للعمل الذي يخلق القيم التبادلية **([32])**، وإنما يعتبر أن "العلاقة بين الحاجة التي يستشعرها كل المجتمع من جهة وكمية العمل التي تكفي لإشباع هذه الحاجة من جهة أخرى" **([33])**. لا يوافق سيموندي على فكرة بواجيلبير من أن العمل خالق القيمة التبادلية تفسده النقود، ولكنه يندد برأس المال الصناعي الكبير، تمامًا كما ندد بواجيلبير بالنقود. إذا كان الاقتصاد السياسي عند ريكاردو يستمد نتائجه الأخير في غير ما رحمة ويصل إلى الإنجاز الذي حققه، فإن سيسموندي أكمل هذا الإنجاز بأن عرض الشكوك التي ثبتها الاقتصاد السياسي بالنسبة إلى موضوعه الذي يحثه.

تحديد القيمة التبادلية بوقت العمل:

وكما أن ريكاردو بوصفه الذي أتم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، صاغ وطور بأكبر قدر من الوضوح، تحديد القيمة التبادلية بوقت العمل، كان من الطبيعي أن يتركز عليه الجدل الذي يثيره الاقتصاديون. ولو جردنا هذا الجدل من شكله الأشد تفاهة **([34])**لاستطعنا أن نلخصه في النقاط التالية:

1- للعمل نفسه قيمة تبادلية وللأعمال المختلفة قيم تبادلية مختلفة. إنها لحلقة مفرغة أن تجعل من القيمة التبادلية مقياسًا للقيمة التبادلية ما دامت القيمة التبادلية المتخذة مقياسًا تحتاج إلى مقياس. هذا الاعتراض يعود إلى إثارة المشكلة التالية: إن الوقت العمل الذي يؤخذ كمقياس حتمي للقيمة التبادلية، يفسر الأجر استنادًا على هذا المبدأ. إن نظرية العمل الأجير تقدم الجواب.

2- إذا كانت قيمة منتج التبادلية مساوية لما يتضمنه من عمل. كانت القيمة التبادلية ليوم عمل مساوية لمنتجه. وبعبارة أخرى يجب أن يكون الأجر مساويًا لمنتج العمل **([35])**. والآن العكس هو الصحيح. ويعود هذا الاعتراض على إثارة المشكلة التالية: إذا كانت القيمة التبادلية يحددها وقت العمل البسيط، فكيف يؤدي الإنتاج إلى هذه النتيجة وهي أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتجه التبادلية؟ سوف نحل هذه المشكلة في دراستنا لرأس المال.

3- الثمن الذي تباع به السلع يزيد على قيمتها التبادلية أو يهبط دونها تبعًا للعلاقة المتغيرة بين العرض والطلب. ونتيجة لهذا تتحدد القيمة التبادلية بعلاقة العرض والطلب ولا تتحدد بوقت العمل الذي تتضمنه السلع. والحقيقة أن هذه النتيجة الغريبة تثير ببساطة السؤال التالي: أني لسعر شراء، وعلى أساس القيمة التبادلية أن ينشأ ويكون مختلفًا عن القيمة التبادلية، وبعبارة أدق، كيف يتحقق قانون القيمة التبادلية في نقيضه؟ سوف تحل هذه المشكلة في نظرية المنافسة.

4- التناقض الأخيرة والأشد لفتًا للنظر في الظاهر، وعندما لا يعرض في صورة أمثلة غريبة وهو ما يحصل في أغلب الأحيان، هو الآتي: إذا لم تكن القيمة التبادلية سوى وقت العمل المتضمن في سلعة ما، فكيف يمكن أن تكون السلع التي لا تتضمن عملاً، قيمة؛ أو بعبارة أخرى، من أين تأتي القيمة التبادلية القوى الطبيعية البسيطة؟ وسوف تحل هذه المشكلة في مشكلة ريع الأرض.

ed.\mm. Bekker, Oxford, 1837) Aristotle, de) ([1])
Rep. 1, ch. 9

كل شيء يتضمن استعمالين، أحدهما استعماله الخاص به، والآخر غير ذلك. مثال ذلك أن الحذاء يمكن أن يستخدم في لبه، ويصلح من جهة أخرى للمبادلة؛ وكلاهما استعمالان للحذاء حيث أن الذي يعطيه إلى الذي يحتاج إلى ارتدائه مقابل نقود أو أغذية، يستخدم الحذاء ولكن ليس بصفته هذه، ذلك أن الحذاء لم يصنع من أجل مبادلته بشيء آخر.

([2]) ولهذا السبب يعامل بعض المزلفين الألمان "بحب" القيمة الاستعمالية المثبتة تحت اسم الطيبات، أنظر مثلاً:

L. Stein: System der Staatswissenchaften،

المجلد الأول، الفصل المعقود عن "الطيبات". ولن تجد شيئًا له معنى، عن الطيبات إلا في: Anweisungen zur Waarenkunde.

([3])

([4]) من الأحكام المسبقة التي تدعو إلى السخرية، القول كما كان غالبًا في الأزمنة الحديثة، بأن شكل الملكية المشتركة الطبيعية هو شكل صقلي بنوع خاص، أو حتى أنه شكل يقتصر على الروسيا، إنه شكل بدائي نستطيع أن نبين وجوده عند الرومان والجرمان والكلتين، وأننا نقابله أيضًا في أشد صوره تنوعًا وتفرقًا، عند شعوب بلاد الهند. لو أنه دراسة دقيقة أجريت على الأشكال الأسيوية والأشكال الهندية بوجه خاص، للملكية المشتركة، لأظهرت كيف أن الأشكال المختلفة من الملكية المشتركة الطبيعية ولدت أشكالاً مختلفة من تجزئة هذه الملكية. وهكذا يمكن أن تستمد مثلاً الأنواع الأصلية المختلفة من

الملكية الخاصة عند الرومان والجرمان، من الاشكال المختلفة من الملكية المشتركة عند الهنود.

(2 – الاقتصاد)

([5]) "الثروة علاقة بين شخصين"

Galian: Della moneta, p. 222, tome III de Custodi, Scrittori classici iraliani di econamia politica. Parte moderne, Milano, 1803.

([6]) "المادة في حالتها الطبيعة خالية دائمًا من القيمة"

Mac Culloch: Discours sur l'origine de l'économie politique, traduit par précost, Genéve, 1825, p. 51.

ونرى كيف أن شخصًا بسيطًا مثل ما كولوخ يرتفع فوق فتشية "المفكرين الألمان" الذين يعلنون أن "المادة" وعدة أشياء أخرى هي عناصر القيمة. أنظر مثلاً:

L. Srein l.c., p. 110.

([7]) Th. Cooper: "Lectures on the elements of political economy." (Columbia, 1820, p. 99 (London, 183`.

([8]) إن ف. ليست الذي لم يستطع أبدًا أن يفهم التفرقة الموجودة بين العمل الذي يساعد على خلق شيء نافع أي خلق قيمة استعمالية، والعمل الذي يخلق شكلاً اجتماعيًا مقررًا من الثروة، تقول إن ف. ليست بما توافر له من ذكاء عملي وذي مصلحة، كان قليل الاهتمام بفهم هذا الأمر، ورأى في الاقتصاديين الإنجليز المحدثين لصوصًا بسطاء اقتبسوا من موسى في مصر.

([9]) نفهم أية "خدمة" أدتها الفئة "خدمة" إلى اقتصاديين من أمثال ج. ب. ساي وباستيا، الذين في حكمتهم كأصحاب تعليل منطقي، على ما لاحظ مالتس بحق، يعمدون دائمًا وفي كل مكان إلى التجريد بالنسبة على الطابع الصوري الخاص الذي تتسم به العلاقات الاقتصادية.

([10]) "وهذا أيضًا هو الأصل في المقياس الذي له علاقة بالأشياء المقيسة بحيث أن الشيء المقيس يصبح مقياسًا للتقدير"

Montanari: Della Moneta, p.41. Récvéil dé Custodi, vol. III, parté antica.

([11]) بهذا المعنى يفهم أرسطو القيمة التبادلية (أنظر الفقرة المقتبسة في مستهل الفصل).

([12]) نجد هذا التعبير عند جينوفيزي (ملاحظة بالطبعة الثانية).

([13]) قال أرسطو نفسه الشيء بالنسبة إلى الأسرة الخاصة باعتبارها المجتمع البدائي. ولكن الشكل البدائي للأسرة هو الأسرة القبيلة التي فيها وحدها يمسح التحليل التاريخي بفهم تطور الأسرة الخاصة.

([14]) "ليست النقود في الواقع إلا الأداة لإتمام الشراء والبيع (ولكن ماذا تفهم من فضلك من الشراء والبيع؟) ولا تعود النقود تشكل جزءًا من علم الاقتصاد السياسي مثل دراسة السفن أو الآلات البخارية أو أية سلعة أخرى أيًا كانت تفيد في تسهيل إنتاج وتوزيع الثروة".

Th. Hodgskin: Popular Political Economy, etc, London, 1827, pp. 178 – 179,

([15]) إن دراسة مقارنة لكتابات وسمات بيتي وبواجيلبير، ومستقلة عن الضوء التي تلقيه على التباين الاجتماعي بين فرنسا وإنجلترا في نهاية القرن

السابع عشر وبداية الثامن عشر، هذه الدراسة سوف تكون الصورة الوراثية للاختلاف القوي بين الاقتصاد السياسي الإنجليزي والاقتصاد السياسي الفرنسي. وسوف يتكرر التناقض في النهاية، مع ريكاردو وسيسموندي.

([16]) طور بيتي بالمثل تقسيم العمل بصفته قوة إنتاجية، بل وفعل هذا بأعظم مما فعله آدم سميث بكثير. (أنظر: An essay concerning the man kind etc multiplication of.، الطبعة الثالثة، 1686، ص 35 – 36). وهو يبين لنا في هذه الفقرة مزايا تقسيم العمل بالنسبة إلى الإنتاج. وهو لا يقنع بفحص صناعة ساعة كما لزم أ. سميث فيما بعد أن يدرس صناعة إبرة؛ إنه يدر مدينة بل وبلدًا بأن يتخذ مكانه في ذلك الفرض الخاص بالمنشآت الصناعية الكبيرة. وأشارت مجلة سبكتاتور بعددها الصادر في 26 نوفمبر 1711 إلى "هذا العمل الذي قام به السير وليم بيتي العجيب". ومن ثم يخطئ ما كولوخ إذ يلمح إلى أن سبكتاتور تخلط بين و. بيتي وكاتب أصغر منه بأربعين سنة. أنظر:

Mac Culloch: The literature of nolitical economv, a classified catalogue, London, 1845 p. 105.

إن بيتي يدرك أنه مؤسس علم جديد، ويقول إن منهجه ليس بالمنهج "التقليدي". فبدلاً من أن يربط سلسلة من تعبيرات المقارنة وأفعل التفضيل ومن حجج نظرية، عمل على أن يتحدث "بلغة الرقم والوزن أو القياس"، وألا يلجأ إلا إلى حجج مستمدة من التجربة المعقولة، وألا يبحث سوى الأسباب "التي لها أساس في الطبيعة يمكن رؤيته". إنه يترك لغيره الاهتمام بفصح الأسباب التي تتوقف على هوى الأفراد المتغير وآرائهم وشهواتهم وانفعالاتهم" Political arithmetic, etc)، لندن، 1699، المقدمة). وتتجلى مثلاً

شجاعته الرقيقة في اقتراحه توزيع كل سكان ارلندا واسكتلندا وأموالهما المنقولة على بقية بريطانيا العظمى: فيتوفر الوقت وتزيد قوة العمل الإنتاجية "ويصبح الملك ورعاياه أعظم ثراء وقوة" (شرحه، الفصل الرابع). وتتجلى أيضًا في ذلك الفصل من كتابه "علم الحساب السياسي" والذي فيه يبين أنه في عصر كانت هولندا ما تزال تلعب دورًا فائقًا كشعب تجاري وكانت فرنسا في طريقها إلى أن تصبح القوة التجارية الأولى، كانت إنجلترا مدعوة إلى غزو السوق العالمية: "إن لدى رعايا ملك إنجلترا مخزونًا كافيًا وصالحًا لتسيير تجارة العالم بأسره، ولن تكون العقبات في طريق عظمة إنجلترا عارضة ويمكن التغلب عليها" (شرحه، الفصل العاشر). وتسري في جميع كتاباته دعاية أصيلة، وهكذا يبين مثلاً، أن كل شيء كان يسير سيرًا طبيعيًا بالعالم حينما هولندا؛ وهي آنذاك البلد النموذجي في نظر الاقتصاديين الإنجليز، شأنها شأن إنجلترا اليوم بالنسبة للاقتصاديين في القارة، غزت السوق العالمية "بدون هذه الحذلقات الإنجيلية وهذا الرأي يغزي في العادة إلى الهولنديين" (ص 175). وهو يتولى الدفاع عن حريته الضمير وهي شرط للتجارة، "لأن الفقراء مجدون ويعتبرون العمل والنشاط واجبًا نحو الله، ما دام يسمح لهم فقط بالاعتقاد بأنهم إذا كانوا قليلي الحظ من الثراء، فهم يملكون قدرًا أوفر من العقل والذكاء في المسائل الإلهية وهو ما يعتبرونه ملكية الفقراء الخاصة". وهذا هو السبب الذي من أجله "لا تقتصر" التجارة "على نوع معين من الديانة ولكن الأحرى دائمًا تقريبًا أنهم محصورة في الفريق الزنديق من الجماعة "(ص 183 – 186). وهو يقترح فرض رسوم خاصة يستفيد منها المختلسون إذ من صالح الجمهور أن يفرضها بدلاً من أن يدعهم يفرضونها" (ص 199). ولكنه يعترض على الضرائب التي تنقل الثروة التي تخلقها الأيدي المجدة إلى قوم "لا يفعلون شيئًا سوى الأكل

والشرب والغناء واللعب والرقص والاشتغال بما وراء الطبيعة". إن مؤلفات بيتي أشياء نادرة تقريبًا في عالم الكتب ولا توجد إلا مبعثرة في طبعات قديمة ورديئة، وهذا مما يدعو إلى الدهشة لأن وليم بيتي ليس أب الاقتصادي السياسي الإنجليزي. ولكن سوف يكون من العسير على أسرة لانسداون أن تصدر طبعة كاملة تضم مؤلفات وليم بيتي دون أن تسبقها بترجمة لحياة المؤلف. وفي هذه الحالة سوف يكون هناك محل لتطبيق المثل المأثور الذي يناسب أصول أغلبية الأسر الكبيرة من الهويج: "كلما قل الحديث عنها كان ذلك أفضل". هذا الجراح والرجل العسكري وصاحب العقل الجسور وإن كان ميالاً أيضًا إلى أن ينهب إرلندا في كنف كرمويل بدلاً من أن ينال من شار الثاني بقوة الشباب لقب البارون اللازم لتغطية أفعاله السيئة، هذا الشخص ليس بسلف يتخذ مكانه في صالة عرض عام. وفضلاً عن هذا يجاهد بيتي في الجانب الأكبر من مؤلفاته أن يبرهن على أن ذروة إنجلترا تتزامن مع حكم شارل الثاني، وهو رأي يعتبر زندقة في نظر المستغلين الذي ورثوا "الثورة المجيدة".

([17]) إذ يتخذ بواجيلبير الموقف المضاد من هذا "الإستدعاء المالي الكاذب للموتى" في زمانه، يقول: "ليس العلم المالي سوى المعرفة العميقة بمصالح الزراعة والتجارة".

(Le detail de Cla France, 1696. Edition Engéne Daira des Economistes Français du Xvllle siéce. Paris 1843, I, p. 251).

([18]) لا يتعلق الأمر هنا بالاقتصاد الروماني. والواقع أن الطلبان في مدرستيهم وهما مدرسة نالي ومدرسة ميلان، ويرددون من جديد التباين القائم بين الاقتصاد الانجليزي والاقتصاد الفرنسي، بينما أسبان الفترة الأقدم عهدًا،

وهم تجاريون بسطاء ولكنهم تجاريون تعدلت أفكارهم، أو يشتركون مع جوفيلانوس

(Obras, Barcelona, 1840) يتخذون "الموقف العادي" الذي يتخذه آدم سميث.

([19]) "الثروة الصحيحة... التمتع الكامل لا بحاجات الحياة فسحب، ولكن التمتع أيضًا بالأشياء الفائضة وكل ما يمكن أن يشبع اللذات الجسدية".

Boisguillebert: Dissertation sur la nature de la richesse, etc. p, 403.

ولكن بينما كان بيتي أفاقًا بغير أخلاق، وتافهًا وشغوفًا بالنهب، كان بواجيلبير وبرغم كونه من حاشية لويس الرابع عشر، يتدخل بعقل وجرأة لصالح الطبقات المهضومة الحقوق.

([20]) تعاني الاشتراكية الفرنسية في صورتها البرودونية من نفس المرض الوطني الوراثي. (نسبة إلى الاشتراكي الفرنسي برودون، أنظر كتابنا "المذاهب الاشتراكية المعاصرة" – المترجم).

([21]) Benjamin Franklin, The works, etc,, ed. By J. Sparks. Vol II, Boston, 1886, "Amodest inquiry inta tnto the nature and necessity of a paper currency."

(بحث متواضع في طبيعة وضرورة عملة ورقية).

([22]) المصدر السابق، ص 265 "وبهذا تقدر ثروة بلد بمقدار العمل الذي يستطيع أهله أن يشتره".

([23]) Remarks and facts felative to the American paper money", op. cit., 1764.

see "papers an American politics", Remarks and ([24])
.to the American paper money", 1764, op. cit facts relative

Galioni: Della Moneta, vol. III, in "Scrittore ([25])
italiani di economia politica" (ed. Custodi), parte classici
.moderna, Milano, 1303

"التعب وحده يضفي القيمة على الأشياء". إن تسمية العمل كتقب يميز جيدًا رجل الوسط.

An Inquiry into the principles of political ([26])
essay on the science of domestic economy, being an
.policy in free nations

وظهر هذا المؤلف لأول مرة في عام 1767 بلندن، في مجلدين، وذلك قبل أن يخرج آدم سميث كتابه "ثروة الشعوب" بعشرة أعوام. وإني أقتبس هنا من طبعة بلن عام 1770.

([27]) ستيورات، المجلد الأول، ص 181 – 183.

([28]) شرحه،361 – 362 "يمثل جزءًا من وقت رجل".

([29]) إن الزراعة الأبوية التي تؤدي مباشرة إلى خلق قيم استعمالية لمالك التربة، هنا الزراعة يدعوها إساءة استعمال، لا في أسبرطة ولا روما أو حتى في أثينا، ولكن في البلاد الصناعية بالقرن الثامن عشر. ويقول إن هنا "الزراعة التعسفية" ليست تجارة ولكنها "وسيلة بسيطة للعيش". وكما أن الزراعة البورجوازية تخلص البلد من الأفواه التي لا نفع فيها كذلك الصناعة البورجوازية حسب رأي ستيوارت، تخلص المصانع من الأذرع التي لا فائدة منها.

([30]) يقول آدم سميث مثلاً: يجب دائمًا وفي كل مكان، أن تكون للمقادير المتساوية من العمل قيمة مساوية للذي يعمل. ففي الحالة الصحية العادية للعامل، وبالقوة والنشاط، ومع الدرجة المتوسطة من المهارة التي يمكن أن يملكها، يجب عليه أن يعطي نفس الجزء من راحته وحريته وسعادته. من ثم فأيًا كانت كمية السلع التي يحصل عليها كأجر عن عمله فإن الثمن الذي يدفعه يظل واحدًا دائمًا. حقيقة يستطيع هذا الثمن أن يشتري كمية أكبر أو كمية أقل من هذه السلع، ولكن السبب فقط هو أن ثمة تعديلاً في قيمة السلع ولكن ليس في قيمة العمل التي تشتري بها السلع. وإذن فالعمل وحده هو الذي لا يغير أبدًا قيمته الخاصة. ومن ثم فهو الثمن الحقيقي للسلع الخ.".

([31]) Ricardo: On the principles of political economy and taxation, 3rd. edition, 1821, p. 33.

([32]) Siscondi: Etudes sar l'économie politique, Tome II, Bruxelles, 1837.

"هذا هو التعارض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية التي ردت إليه التجارة كل شيء".

([33]) شرحه، ص 163 – 166.

([34]) لعلنا نلقي الشكل الأشد تفاهة في المذكرات التي أرفقها ج.ب. ساي بالترجمة الفرنسية التي قام بها كونستا سيو لمؤلف ريكاردو، كما نلقي الشكل الأشد حذلقة وإدعاء في المؤلف الحديث الذي أخرجه م. ماك ليود: M.Mac. leod بعنوان "نظرية البتادل" لندن 1858.

([35]) هذا الاعتراض الذي وجهه الاقتصاديون البورجوازيون إلى ريكاردو، أستأنفه الاشتراكيون، فيما بعد. وبافتراض الدقة النظرية للصيغة،

يقال إن التطبيق العمل كان يتعارض مع النظرية، وطلب إلى المجتمع البورجوازي أن يستخلص بطريقة عملية النتيجة المزعومة المترتبة على مبدأه النظري. وبهذه الطريقة على الأقل أنقلب الاشتراكيون الإنجليز على الاقتصاد السياسي أو على الصيغة الريكاردية للقيمة التبادلية. وكان يجب أن يحتفظ لبرودون أن يجعل فقط من المبدأ الأساسي الذي قام عليه المجتمع المتقدم، مبدأ مجتمع حديث جديد، ولكنه أحتفظ له أيضًا بأن يعلن أنه مخترع الصيغة التي لخص فيها ريكاردو كل نتيجة الاقتصاد الكلاسيكي الإنجليزي. لقد جرى إثبات أن التفسير اليوتوبي لصيغة ريكاردو قد نسيته إنجلترا منذ زمن طويل عند ما أكتشفه المسيرو برودون على الجانب الآخر من المانش. (أنظر مؤلف:

Misére de la phelosophie, paris, 1847

الفقرة عن القيمة المشكلة).

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *